الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال

في منطقة سحاب

دراسة ميدانية

إعداد

ياسمين حسين السيد بطيبط

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد الدقس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العمل الاجتماعي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب – دراسة ميدانية) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١/٣م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١. الدكتور محمد الدقس، مشرفاً أستاذ – علم الاجتماع.	....
٢. الدكتور محمد خالد المعاني، عضواً أستاذ مشارك – العمل الاجتماعي.	....
٣. الدكتور صلاح اللوزي، عضواً أستاذ مشارك – العمل الاجتماعي.	....
٤. الدكتور حسين الخزاعي، عضوا أستاذ مشارك – علم الاجتماع (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

الإهداء

إلى من احتواني بربيع أبوته وعطائه وتحديه .... **أبي**

وإلى تلك التي لا يغريني في الدنيا أكثر من دفء حضنها، ودبيب الفرح في عينيها ... **أمي**

وإلى هذا الطيب العابق بالرجولة والحنان، إلى من عرفته رفيق درب وصديق عمرٍ ... زوجي الحبيب **علاء**

ولها أهدي نجاحي .... ماما **نجاح**

ولها وردةً في بستاني ومستقبلاً مشرقاً ... ابنتي **جود**

ولهم أخوة أصدقاء ... **خالد** ... **خلدون** ... **سامر** ... **سمير** ... **خميس**

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر لله أولاً الذي أعانني على إنجاز هذه الرسالة، على أن " شـــكراً " لـــن تختـــزل العرفان بالجميل لكل من مد لي يد العون لأتم عملي، إلا إن للغة فضاء يتسع لكل ما يجول فـــي النفس من امتنان.

فإلى أستاذي الكريم الدكتور محمد الدقس لما أحاطني به من رعاية علمية بإشرافه على هذا النتاج ليخرج إلى النور فكان نعم الموجه والناصح.

وإلى أساتذتي في معهد العمل الاجتماعي الذين لم يقصروا يوماً في نصحي وإرشـــادي ولم يتأخروا عني إذا احتجت علمهم فما بخلوا.

وإلى زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل على دعمهم ومساندتهم لي.

وإلى مركز الدعم الاجتماعي في سحاب بكامل إدارته على ما قدمه لي من معلومـــات ودعم ساهم في إنجاح بحثي وسهل مهمتي.

لهؤلاء جميعاً امتناني وتقديري ووفائي ولهم مني جزيل الشكر والتقدير.

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب

دراسة ميدانية

إعداد

ياسمين حسين السيد بطيبط

باشراف:

الأستاذ الدكتور محمد الدقس

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأطفال العاملين في منطقة سحاب، والكشف عن الأسباب التي دفعت بالأطفال العاملين للالتحاق بسوق العمل، بالإضافة التعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في منطقة سحاب.

ولتحقيق الأهداف المدرجة أعلاه تم تطوير استمارة تحتوي على عدة محاور، كما استخدمت الباحثة الملاحظة وأسلوب المقابلة المفتوحة، والرجوع إلى السجلات الرسمية الخاصة بالمركز. وقد تكونت عينة الدراسة من ١٥١ طفلاً عاملاً من المراجعين لمركز الدعم الاجتماعي في سحاب ضمن الفئة العمرية (١٠–١٧) سنة.

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للبيانات الكمية التي تم جمعها، والتي تحقق أهداف الدراسة وتجيب عن أسئلتها. كالتوزيعات النسبية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: تزداد نسبة الأطفال العاملين بازدياد أعمارهم، وأن غالبيتهم ممن أنهوا التعليم الأساسي فقط، ويسكنون داخل مدينة سحاب، ويعملون في الورش المهنية أي في القطاع غير المنظم، وينتمون إلى أسر تتسم بالحجم الكبير (٨–١٠) أفراد. يرتبط عمل الأطفال بشكل كبير بالمستوى التعليمي لكلا الوالدين فإن عمل الأطفال يقل بازدياد المستوى التعليمي لوالدي الطفل العامل. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من الأطفال يعملون لساعات طويلة تتراوح ما بين (١٢–١٨) ساعة يومياً، وهذا لا يتناسب مع

معدل الأجر اليومي الذي يحصل عليه الطفل. ومن أهم الأسباب التي دفعتهم للعمـل: الحاجـة المالية للأسرة، وعدم القناعة بالدراسة.

أما في الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية فكانت النتائج إيجابية أكثـر منهـا سلبية، وعزت الباحثة ذلك إلى الدور البارز الذي يبذله مركز الدعم الاجتمـاعي فـي توعيـة وإرشاد الأطفال العاملين. وبشكل أكثر تفصيلاً: في الجوانب الاجتماعية أظهرت النتائج أن لدى الأطفال توجه قوي نحو إقامة علاقات اجتماعية جيدة مع الآخرين، وحبه لنفسه، والنظر بإيجابية إلى المستقبل، واقدرته على حل مشاكله. إلا أن عمله لم يمكنه من تبادل الزيارات مع زملائـه بالعمل في الإجازات والعطل، والمشاركة في المناسات الدينية والاجتماعية، وأدى ذلك اكـساب فئة من الأطفال العاملين بعض المسلكيات غير السوية.

وفي الجوانب الاقتصادية أظهرت النتائج أن لدى الطفل العامل الطموح لتحقيق مستقبله المهني، واعتماد الطفل العامل على نفسه لإنجاز أعماله، إلا أنه ليس بإمكانـه مـن التـصرف بأجره، وأنه مجبر بقبول الأجر الذي يحصل عليه رغم عدم قناعته به.

وعلى صعيد الجوانب الصحية أظهرت النتائج أن لدى الطفل العامل توجه إيجابي نحو الرعاية والاهتمام بالجسم والصحة. إلا أنهم قد يتعرضون لبعض المخاطر الصحية: كالتعرض لأشعة الشمس صيفاً، والبرد القارص شتاءً، والشعور بالتعب والإرهـاق والإجهـاد بالعمـل، والتعرض للجروح والكسور والرضوض أثناء العمل؛ ويعود ذلك إلى ظروف الأطفال العاملين الذين يعانون وتعاني أسرهم من تدني المستوى الاقتصادي مما يضطرهم بالقبول أي عمل مهما كانت طبيعته والمخاطر التي قد تكتنفه مما يجعل الطفل عرضة للإصابة والأخطار المختلفة.

وعليه فقد أوصت الدراسة بالاستمرار في بحث ودراسة الظاهرة، وتناول آثارها علـى الطفل العامل وأسرته ومجتمعه من كافة النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والنفسية، والـتأكيد على دور المعلم في الحد من انتشارها، وأخيراً تبني فكـرة تأسـيس مركـز الـدعم الاجتماعي لهذه الفئة وتطويرها.

الفصل الأول

١. (اشكالية الدراسة)

١-١-   مقدمة الدراسة

١-٢-   مشكلة الدراسة وأهميتها

١-٣-   أهداف الدراسة

١-٤-   تساؤلات الدراسة

١-٥-   الدراسات السابقة

الفصل الأول

(اشكالية الدراسة)

١-١- مقدمة الدراسة:

يعد الأطفال نواة المجتمع وضمان استمراريته، وهم الحياة والمستقبل في كل مجتمع، وبالتالي فإن الواجب يتطلب المحافظة على أطفالنا وحمايتهم من المشكلات التي تعكر صفو حياتهم وتعرضهم للخطر، وعمل الأطفال في سن مبكرة من أبرز هذه المشاكل وأكثرها انتشاراً.

وقد أصبحنا نرى الأطفال يبيعون السلع البسيطة على الإشارات الضوئية وفي الميادين العامة، أو يتسولون، إضافة إلى عملهم في المناطق الحرفية وما يرافق ذلك من سلوكيات غير ملائمة، كانحراف الأطفال أنفسهم واستغلالهم من قبل أرباب العمل، مما يجعل حياتهم بعيدة عن براءة الطفولة واحتياجاتها.

وتعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية القديمة قدم الإنسانية؛ فقد وجدت أشكال متعددة منها في مختلف المجتمعات، إذ يعمل الأطفال مع أسرهم في أعمال الزراعة والرعي وكافة الأشكال الأخرى. وفي الوطن العربي كما هو الحال في كافة المجتمعات الإنسانية الأخرى، فإن ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر الاجتماعية المتعارف عليها منذ القدم كجزء من الثقافة التقليدية للأسرة؛ فقد كان العربي يفرح كثيرا كلما زاد عدد أبنائه بهدف الاستفادة منهم كأيدٍ عاملة تساعده في أعمال الزراعة والرعي، وانطلاقا من هذه الحقيقة كانت الأسر ترغب في زيادة عدد أبنائها فكلما كثر عدد الأبناء كانت الأسرة أكثر قوة وإنتاجية وعزوة، خاصة إذا ما كان عدد الذكور كبيراً، كما أن تقسيم العمل في هذه المجتمعات وفقاً للنوع والعمر كان واضحاً، حيث كانت المجتمعات الرعوية تقيس عمر الطفل بمقدار العمل الذي يستطيع القيام به، مشيرين في ذلك إلى مرحلة عمرية محددة. أما من حيث النوع فقد تولى

الأبناء الذكور الأعمال الأكثر مشقة مقارنة بالفتيات، فالفتاة في سن مبكرة تساعد أمها في جلب الماء، والحطب إلى المنزل وغير ذلك من الأعمال المنزلية.

ومع تغير الأوضاع في المجتمعات وانتشار الثقافة الحضرية وتفشي الفقر، وانخفاض الدخل أصبحت الكثير من الأسر بحاجة ماسة إلى مساعدة أطفالها في الحصول على قوت يومها، مما دفع البعض إلى إرسال أبنائهم للعمل لدى أناس غرباء ممن يثقون بهم من الوجهاء والتجار. ومع ازدياد الفقر زادت الأوضاع سوءا وتغير اتجاه الأسر في إرسال أبنائهم للعمل خارج نطاق الأسر تحت ظروف مهنية صعبة (عسيري، ٢٠٠٥).

وتشير الإحصائيات في العام ٢٠٠٠م إلى أن عدد الأطفال العاملين في العالم قدر حسب مصادر منظمة العمل الدولية بنحو ٣٢٥مليون نسمة، منهم ٢١١ مليون في الفئة العمرية ٥-١٤ سنة، كما أن هنالك ٧٣ مليون طفل عامل تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن الدول الآسيوية والباسيفيك من أكثر مناطق العالم التي لديها أطفالٌ عاملون، حيث يعمل فيها نحو ١٢٧ مليون طفل. ويأتي بعد ذلك الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيوجد فيها نحو ١٣ مليون طفل، كما أن نسبة تشغيل الأطفال فيها (١٥%) وهي دون المستوى العالمي (١٨%) (منظمة العمل الدولية ووزارة العمل، ٢٠٠٧).

وعربياً يشير أحد التقارير إلى أن عدد الأطفال العاملين بلغ ١٣,٤مليون طفل عامل، يتركزون بشكل رئيسي في كل من المغرب، واليمن، وتونس، والجزائر، ومصر، والأردن، وسوريا ولبنان. ويمكن القول إن الأرقام الحقيقية للأطفال العاملين في الوطن العربي يفوق بكثير الأرقام المعلنة (عسيري، ٢٠٠٥).

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن (٥٨%) من الأطفال العاملين يعملون في محافظة العاصمة خاصةً في المناطق الصناعية التي تكثر فيها ورش الميكانيك والحدادة والنجارة،

ويعزى ارتفاع هذا العدد إلى الكثافة السكانية في عمان وإلى توفر فرص العمل قياساً ببقية المحافظات، وتأتي محافظة الزرقاء في الدرجة الثانية حيث بلغت النسبة (٢١%) وتليها محافظة إربد (٨%) تتبعها البلقاء (٤%) (Dabdub & Shahateet, 2002).

وكانت الأردن من الدول السباقة في الاهتمام في هذه الظاهرة؛ حيث انضمت إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٦٥ وصادقت على ٢٠ اتفاقية من الاتفاقيات التي أصدرتها في مجال العمال والمساواة وتحديد السن الأدنى للقبول في العمل، ولعل من أهمها الاتفاقيتين المتعلقتين بعمل الأطفال"١٣٨" و "١٨٢".

وتهدف اتفاقية العمل الدولية رقم " ١٣٨" إلى القضاء الكامل على عمل الأطفال وذلك على المدى البعيد، حيث وضعت حدا أدنى لسن العمل هو سن إتمام التعليم الإلزامي والذي رأت أنه لا يجوز أن يقل عن الخامسة عشرة، كما منعت تشغيل الأطفال حتى سن الثامنة عشرة في الأعمال التي يحتمل أن تعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعتها، أو الظروف التي تؤدى فيها. وقد صادق الأردن على هذه الاتفاقية عام ١٩٩٧.

أما اتفاقية العمل الدولية رقم "١٨٢" فقد جاءت مكملة للاتفاقية رقم"١٣٨"، وذلك للحث على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال أولا، تمهيدا للقضاء التام والكلي على كل أشكال عمل الأطفال، وقد أكدت هذه الاتفاقية أهمية التعليم الأساسي المجاني، وإعادة تأهيل الأطفال العاملين ودمجهم اجتماعيا مع العناية بحاجات أسرهم. كما أكدت بأن الفقر هو السبب الرئيسي لعمل الأطفال وأن الحل يكمن في تعزيز النمو الاقتصادي للدول. وقد صادق الأردن على هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٠ (أبو نجمة والقدومي، ٢٠٠٣).

وتنص المادة "٢٢" من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ على ما يلي:

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي (رمزي، ١٩٩٨).

وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على الآثار الاجتماعية، والاقتصادية لعمل الأطفال في واحدة من أكبر المدن الصناعية في محافظة العاصمة وهي مدينة سحاب، والتي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي للعاصمة وتتكون من عدة أحياء سكنية عددها (١٠)، وتبلغ مساحتها ١٢كم^{2} وبعدد سكان (٦٠٠٠٠) نسمة.

١-٢- مشكلة الدراسة وأهميتها:

في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الأردني ومع زيادة ضغوط الحياة ومتطلباتها، تلجأ الكثير من الأسر لتشغيل أطفالها للهروب من دائرة الفقر، ومع ازدياد هذه الأوضاع سوءاً من خلال ارتفاع الأسعار، وتدني مستوى الأجور، وازدياد عدد الأسر التي تقع دون خط الفقر يزداد عدد الأطفال العاملين في مجتمعاتنا، ومع ذلك لم يكن الوعي بجسامة ظاهرة عمالة الأطفال قد وصل إلى حد دق نواميس الخطر الكافية، فكل من يطلع على هذه الظاهرة يعلم جيداً أن هذه الفئة من الأطفال تشكل قوة عمل لايشملها القانون، ويعملون تحت ظروف سيئة فهم يعملون في مهنٍ مختلفة لا تنطوي على عقدٍ ولا ضمان اجتماعي أو رعاية صحية.

ومن هذا المنطلق فإن التعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن عمالة الأطفال على الأطفال أنفسهم، والأسباب التي تدفع الأطفال للعمل في سنوات مبكرة هو في غاية الأهمية خصوصاً في المناطق الصناعية التي تشهد استقطاباً للأطفال للعمل بأجور منخفضة، وظروف عمل غير صحية، لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن ظاهرة عمالة الأطفال في المناطق الصناعية في الأردن، ولتغطية النقص في الدراسات الأردنية التي تناولت موضوع

عمالة الأطفال، ولوضع توصيات وخطة تدخل أولاً من أجل الارتقاء بالطفولة "خصوصاً وأن مرحلة الطفولة هي من أخطر مراحل حياة الانسان؛ إذ يتشكل فيها التكوين والنماء الجسدي والعقلي والنفسي والاجتماعي مما يؤثر على حياة الانسان مستقبلا" (درويش، ٢٠٠١)، ثانياً علاج المشكلات التي تواجهها ولعل أبرز هذه المشكلات ظاهرة عمالة الأطفال .

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة ظاهرة عمالة الأطفال إلى تزايد عدد الأطفال العاملين سواء على المستوى العالمي أو المحلي، حيث تشير إحدى التقديرات لمكتب العمل الدولي عام ٢٠٠٢م إلى وجود ما يزيد على (٣٢٥) مليون طفل عامل في العالم وذلك في حين إجراء الدراسة وفق ما جاء في دراسة الهلالات عام ٢٠٠٣ أي أن العدد قد تزايد بشكل أكبر حتى عامنا هذا.

تنبع أهمية الدراسة في كونها الدراسة الأولى التي تلقي الضوء على عمالة الأطفال في مدينة سحاب، بالرغم من أنها واحدة من أكبر المدن الصناعية في الأردن، ويوجد فيها عدد كبير من الورش الصناعية بأنواعها المختلفة، وبالتالي فإن مدينة سحاب هي مطمع للأطفال الذين ينحدرون من الأسر الأقل حظاً، وذلك لتأمين دخل شهري ثابت لأسرهم هذا من جهة، من جهة أخرى فإن أرباب العمل وأصحاب الورش في هذه المنطقة يستقطبون الأطفال للعمل بورشهم نظرا لانخفاض الأجور التي يحصلون عليها.

إذ أن موضوع عمالة الأطفال من الموضوعات المهمة والحديثة، إلا أن الدراسات المتخصصة التي بحثت ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن قليلة (مرقة، ١٩٩٨) وخاصة في المناطق الصناعية، من هنا فإن هذه الدراسة ستسلط الضوء على عمالة الأطفال في هذه المدينة بوصفها ظاهرة منتشرة وواضحة للعيان، كما ستبحث الآثار الاجتماعية و الاقتصادية المترتبة على عمل الأطفال في هذه المنطقة.

١-٣- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأطفال العاملين في منطقة سحاب.
- التعرف إلى الأسباب التي دفعت بالأطفال العاملين للالتحاق بالعمل.
- التعرف إلى الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال في منطقة سحاب.
- التعرف إلى الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال في منطقة سحاب.
- وضع مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي مع الأطفال العاملين من خلال إظهار دوره في التقليل من نتائجها السلبية على الأطفال أنفسهم والمجتمع أيضاً.

١-٤- تساؤلات الدراسة:

أجابت الدراسة عن التساؤلات التالية:

- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأطفال العاملين في منطقة سحاب؟
- ما الأسباب التي دفعت بالأطفال العاملين للالتحاق بالعمل في سن مبكرة؟
- ما الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال في منطقة سحاب؟
- ما الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال في منطقة سحاب؟

١-٥- الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في مجال عمالة الأطفال وتناولتها من جوانب مختلفة وفي ما يلي عرض لأهمها:

دراسة الجارحي (١٩٩٤) التي بحثت التوافق النفسي وتقدير الذات لدى الطفل العامل وطفل المدرسة في مصر وتحديداً في محافظة الفيوم. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أسباب ودوافع عمل الأطفال، وما إذا كانت هناك ضرورة اقتصادية اجتماعية تدفع الأسر إلى تشغيل أبنائها في الأعمال الزراعية، وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك فروق بين الأطفال العاملين في الأعمال الزراعية، وأطفال المدارس من غير العاملين وذلك في التوافق النفسي وتقدير الذات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة، وفقر الأسر يعدان أبرز الأسباب المؤدية إلى ظاهرة عمالة الأطفال، وأن عمل الطفل يؤدي إلى حل مشكلة الأسرة الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى أنه على المستوى النفسي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس التوافق النفسي الاجتماعي بين الأطفال العاملين وتلاميذ المدارس.

دراسة مرقة (١٩٩٨) بعنوان "**عمل الأطفال في المجتمع الأردني**". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى خصائص الأطفال العاملين، والوضع الاقتصادي والاجتماعي لأسر الأطفال العاملين، والكشف عن ظروف العمل التي يعمل بها هؤلاء الأطفال بالإضافة إلى التعرف إلى الأسباب التي تشجع أصحاب العمل على استخدام الأطفال.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بخصائص الأطفال العاملين فقد تبين أن نسبة الأطفال العاملين تزداد بازدياد أعمارهم، وأنهم عادة ما يتوزعون على عدة مهن حرفية، مثل ميكانيك السيارات، والحدادة، والنجارة، كما أن معظمهم من المتسربين من المدارس خلال المرحلة الإعدادية.

أما من الناحية الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين، فقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري ١٨٦,٧٦ دينارا شارك الطفل فيما نسبته ١٧,٣% من إجمالي متوسط دخل الأسرة، ويعمل معظم آباء الأطفال العاملين في مهن تقع في المرتبة الدنيا من السلم الاجتماعي، في حين أن النسبة الكبرى من الأمهات من ربات البيوت، كما أن النسبة الأكبر من هذه الأسر تسكن في بيوت مملوكة.

ومن حيث الوضع الاجتماعي لأسر الأطفال العاملين، فقد بلغ حجم أسر الأطفال العاملين ٨,٨٠ فرداً، ويعتبر متوسط حجم هذه الأسر مرتفعاً إذا ما قورن بمتوسط حجم الأسر الأردنية الذي بلغ ٥,٨ فرداً، وهي في الغالب أسر غير مفككة، والمستويات التعليمية للآباء والأمهات غير متدنية.

وعن ظروف عمل الأطفال فقد تبين أن غالبية الأطفال العاملين يعملون ٦ أيام في الأسبوع بمعدل ٦ ساعات فأكثر يوميا، كما كانت أجور الأطفال العاملين منخفضة؛ فقد شكلت ٢٨% من أجور العاملين الكبار، والنصح بعدم التكرار هو الوسيلة الأكثر انتشارا لمعاقبة الأطفال العاملين في العمل كما كانت علاقات معظم الأطفال العاملين مع أصحاب العمل والعمال الآخرين جيدة، لا يتعرض غالبية الأطفال العاملين إلى مضايقات خلال عملهم.

وعن العوامل التي تشجع أصحاب العمل على استخدام الأطفال فهي طبقا لرأي أصحاب العمل انه يمكن تعليمهم الحرفة المطلوبة بسهولة، وأنهم أكفأ للقيام ببعض الأعمال من الكبار، وكونهم سريعون في الإنجاز، وأن أجورهم أقل، ولا يعترضون على العمل لساعات طويلة ويمكن الاستغناء عنهم بسهولة أكبر من العاملين الكبار، ولا يشاركون في الخلافات العمالية.

وقامت نصر الدين (٢٠٠٠) بإجراء دراسة بعنوان "**المشكلات السلوكية لــدى الأطفــال العاملين**". وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى شيوع المشكلات السلوكية لدى الطفــل العامــل ومقارنتها بالمشكلات السلوكية لدى طفل المدرسة في نفس المرحلة العمرية (مرحلــة الطفولــة المتأخرة من ٩-١٢ عاماً)، مع التطرق إلى مقارنات فرعية مــا بــين الأطفــال حاضــري الوالدين(عاملين، مدرسين) والأطفال متغيبي أحد الوالدين أو كليهما.

ومن أهم نتائج الدراسة، وجود فروق في ترتيب المشكلات السلوكية بين عينة الأطفــال العاملين، وعينة أطفال المدارس بمرحلة الطفولة المتأخرة من (٩-١٢) عام، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة أطفال المدارس حاضري الوالدين، وبين عينة الأطفال العاملين متغيبي الأب أو الأم بسبب (الطلاق، أو الهجر، أو الانفصال، أو الوفاة) في المشكلات الــسلوكية فــي مرحلة الطفولة المتأخرة في اتجاه عينة الأطفال العاملين، وإلى وجود فروق ذات دلالة بين عينة الأطفال العاملين حاضري الوالدين، وعينة أطفال المدارس حاضري الوالدين فــي المــشكلات السلوكية في مرحلة الطفولة المتأخرة في اتجاه عينة الأطفال العاملين.

في دراسة درويش (٢٠٠١) حول عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين عمالة الأطفال، وعملية النماء الاجتمــاعي والنفــسي والجــسمي للأطفال العاملين والمقارنة في عملية النماء بين الأطفال العاملين وغير العاملين، إضــافة إلــى التعرف إلى أهم الآثار الناتجة عن عمل الأطفال.

وكان من أبرز نتائج الدراسة انتماء الأطفال العاملين إلى أسر تتصف بأنهــا متماســكة وذات مستوى تعليمي واقتصادي متدن وحجم الأسرة الكبيرة "٥" أفراد فأكثر، فيما اتصفت أسر الأطفال غير العاملين بأنها أسر متماسكة، وذات حجم كبير والمستوى التعليمي للوالــدين فيهــا مرتفع والمستوى الاقتصادي متوسط، وهو أقرب إلى الجيد بنسبة محدودة، وتبــين أن أغلــب

الأطفال يعملون في مركز مدينة الزرقاء، كما أنهم يعملون لساعات طويلة بأجور منخفضة إضافة إلى ذلك تعرضهم لإصابات متنوعة في أثناء العمل مثل الجروح والكسور والحروق. وكانت أهم الأسباب التي دفعتهم للعمل، مساعدة الأسرة نتيجة الفقر وضعف التحصيل العلمي واعتقادهم بعدم جدوى التعليم.

وتوضح النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال العاملين وغير العاملين في عملية النماء لديهم، كذلك مع وجود اتجاه ايجابي في جميع الفقرات للمقياس وبمتوسطات وانحرافات إجابات الأطفال غير العاملين أعلى مما هي لدى الأطفال العاملين. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بطريقة التنشئة الاجتماعية وأسلوبها المستخدمة من جانب الأمهات والآباء تجاه أطفالهم سواء العاملين، أو غير العاملين لغير الأمهات.

دراسة الهلالات (٢٠٠٣) وهي بعنوان "**ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء**". وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى خصائص الأطفال العاملين وخصائص أسرهم والكشف عن ظروف عملهم، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم الآثار الصحية والاجتماعية لعمالة الأطفال على الأطفال العاملين، وتحري التباينات بين الأطفال حسب خصائصهم وظروفهم.

وتوصلت الدراسة إلى نسبة الأطفال العاملين تزداد بازدياد أعمارهم، ويعملون مرافقي رواحل، أو دواب داخل مدينة البتراء. كما ينتمي معظم الأطفال العاملين إلى أسر تتصف بالحجم الكبير، وهي أسر متماسكة وذات مستوى تعليمي متدنّ ومستوى اقتصادي جيد. وأشارت النتائج إلى أن غالبية الأطفال العاملين يعملون ٦ أيام فأقل في الأسبوع بمعدل ٢,٨ ساعات يوميا، وأن الغالبية منهم بدأوا العمل في سن أقل من الثانية عشرة، وكانت أهم الأسباب التي دفعتهم للعمل مساعدة الأسرة في الدخل والإنفاق على الذات. كما أوضحت النتائج أن الأطفال العاملين يتعرضون لعدد من المخاطر الصحية وإصابات العمل والأمراض؛ كالتعرض لأشعة الشمس، والشعور بالإجهاد، وآلام البطن والظهر والتعرض للجروح، فكلما نقص عمر الطفل العامل وانخفض مستواه

التعليمي زادت المخاطر التي يواجهها، والأطفال العاملون باعة متجولين ومرافقي الرواحل والدواب والجمال أكثر عرضة للمخاطر وإصابات العمل والأمراض، وكلما زاد معدل أيام العمل وسنوات العمل، زادت درجة تعرض الأطفال للمخاطر وإصابات العمل والأمراض.

أما من الناحية الاجتماعية فتبين أن لدى الأطفال توجهاً قوياً نحو إقامة العلاقات الاجتماعية؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأطفال العاملين زادت درجة علاقاتهم الاجتماعية، ورضاهم المهني، ونظرتهم للمستقبل، وانخفضت درجة انحرافهم، وكلما زاد عمر الطفل عند البدء بالعمل زاد مستوى العلاقات الاجتماعية عنده، ورضاه المهني، ونظرته الإيجابية للمستقبل، وكلما زاد معدل أيام العمل الأسبوعي زادت درجة الانحراف السلوكي، وأخيرا تم توضيح دور تدخل الأخصائي الاجتماعي في الحد من هذه الظاهرة والتقليل من نتائجها.

وأجرى الصانع (٢٠٠٧) دراسة بعنوان "**الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال دراسة ميدانية على عينة من أطفال فئة "البدون" في دولة الكويت**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال من فئة "البدون" في دولة الكويت.

وخلصت الدراسة لنتائج من أبرزها وجود فروق في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية بين فئة الأطفال العاملين، وغير العاملين لصالح الأطفال غير العاملين، مما يشير إلى وجود آثار سلبية على الأطفال نتيجة لعملهم، كما توصلت الدراسة إلى أن أسلوب معاملة الوالدين للأطفال غير العاملين أكثر إيجابية من أسلوب معاملة الوالدين للأطفال العاملين، وتوصلت الدراسة إلى أن عمالة الأطفال في دولة الكويت تكاد تكون غير موجودة، وأن سبب وجودها الرئيسي هو عدم تجنس فئة المقيمين في الدولة "فئة البدون".

الدراسات الأجنبية:

وفي دراسة أجرتها كيني (Kenny, 1997) بعنوان "**ظاهرة عمالة الأطفال في سوق العمل غير الرسمي في حضر شمال البرازيل**". كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الكشف عن الاختلافات في السياسات المحلية، والعالمية التي تبحث موضوع عمالة الأطفال مع الاحتياجات والمطالب الأسرية. ومعرفة أنشطة الأطفال المهمة بالنسبة للاستمرارية الاقتصادية للأسرة، وتأثير عمالة الأطفال على الاقتصاد المحلي.

وأظهرت الدراسة أن هناك اختلاف في فهم ظاهرة عمالة الأطفال من قبل كل من صناع القرار، وأصحاب العمل وأولياء الأمور، والأطفال العاملين. معظم الأطفال العاملين لا يستطيعون الاستمرار في تعليمهم الالزامي، بسبب حاجة أسرهم لعملهم؛ حيث أصبح الطفل معيلاً لأسرته؛ وذلك بسبب التحول الحاصل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

أجرى ميندلفيتش (Mendelievich, 1997) دراسة بعنوان "**عمالة الأطفال**"، على عينة من إحدى عشرة دولة في مختلف قارات العالم باستثناء استراليا، هدف من خلالها التعرف إلى المشاكل وظروف الأطفال العاملين في مناطق مختلفة من العالم.

وخلصت الدراسة إلى أن عمالة الأطفال ترتبط بعلاقة عكسية مع التقدم الاقتصادي للمجتمع، وأن عمل الطفل يرتبط بتقاليد المجتمع واتجاهاته. ويعد الفقر والفشل الدراسي والرغبة في مساعدة الأهل هي أهم أسباب عمل الطفل. ولعمل الأطفال مجموعة من الآثار الاجتماعية، والجسدية التي تؤثر في النمو البدني للطفل، وكذلك الآثار العقلية والنفسية التي يمكن أن تؤدي لمشكلات سلوكية.

يرى ميرز (Myers, 1999) في مقالة له بعنوان "**النظر في عمالة الأطفال تغيير المصطلحات، والقضايا، والجهات ذات العلاقة على الصعيد الدولي**"، أن تزايد الاهتمام الدولي بقضايا عمالة الأطفال في السنوات الأخيرة جلب معه قيماً وممثلين وأفكار جديدة. الأمر الذي

أدى إلى تنوع في التفكير والعمل فيما يخص عمالة الأطفال، كما لوحظ توسعاً في جوانب النقاش بما في ذلك التقدير الجديد لأنواع متعددة من عمالة الأطفال والمجالات التي يعملون بها، وتأثير ذلك على الأطفال العاملين. إن تزايد اهتمام الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع والبحوث التجريبية أدت إلى استجلاء طبيعة وبيئة عمل الأطفال، فإن مدخل الحقوق الذي اشتق من الاجماع الدولي على ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل ، يركز أساساً على ما يحدث للأطفال، وعلى أفكارهم بشأن عملهم، وأصبح هذا المدخل أكثر استعمالاً وتأثيراً.

إن الأساليب التقليدية لمناهضة عمالة الأطفال توصف الآن بأنها غير فعالة، على أن ثمة طرق أو بدائل أخرى من الممكن أن تكون أكثر إفادة إلا أنها لم تفعل بعد، بالإضافة إلى أنها غير متاحة، وإلى أن تتوفر مثل هذه البدائل يبدو أن التركيز منصباً على القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال باعتباره أكثر الاستراتيجيات المنطقية.

صدر عن مؤتمر العمل العالمي (International Labour Conference, 2006)، تقرير بعنوان "**وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول**". وقد هدفت الدراسة إلى تقديم الاتجاهات التي يشهدها عمل الأطفال بناء على تقديرات جديدة يمكن مقارنتها كليا بتلك الأرقام المنشورة في عام ٢٠٠٢، لذا فإنه من الممكن للمرة الأولى تقديم "صورة عالمية دينامية" حقيقية عن وضع عمل الأطفال، فإن عمل الأطفال بات في المتناول. وكان الهدف الرئيسي يقضي بجعل التقديرات الجديدة قابلة للمقارنة كليا بالتقديرات السابقة التي أصدرتها منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٢م. وبالتالي تمكين المنظمة من تقييم الاتجاهات العالمية والإقليمية للمرة الأولى.

وجاءت النتائج على النحو التالي:

تشير التقديرات الجديدة إلى أنه كان هناك ٣١٧ مليون طفل نشط اقتصاديا تتراوح أعمارهم بين (٥–١٧) سنة في عام ٢٠٠٤م، يمكن اعتبار ٢١٨ مليوناً منهم أطفالاً عاملين. ومن أصل هذا الرقم الأخير (٢١٨) مليوناً يعمل ١٢٦ مليون طفل في أعمال خطيرة، وبالنسبة

إلى المجموعة العمرية الأضيق نطاقا للأطفال ما بين (٥-١٤) سنة فإن ١٩١ مليوناً منهم يعدونً أطفالا عاملين، و١٦٦ مليوناً منهم من الأطفال العمال، و٧٤ مليوناً يعملون في أعمال خطــرة. وقد وضح التقرير أيضا أن عدد الأطفال العمال في المجموعة العمرية ٥-١٤ سنة، والمجموعة العمرية ٥-١٧ على السواء انخفض بنسبة ١١% خلال السنوات الأربعــة مــن ٢٠٠٠م إلــى ٢٠٠٤م إلا أن عدد الأطفال العاملين في أعمال خطرة انخفض بنسبة أكبر من ذلك بكثيــر، إذ بلغت ٢٦% للأطفال في المجموعة العمرية (٥-١٧) عاما، و٣٣% للأطفال ما بــين (٥-١٤) عاما، وقد بلغ معدل انتشار عمل الأطفال في عام ٢٠٠٤م نسبة تقدر بــ ١٣,٩% للمجموعــة العمرية (٥-١٧) عاما بالمقارنة بنسبة ١٦% في عام ٢٠٠٠م، والملاحظ أن نسبة الفتيات مــن بين الأطفال العمال بقيت مع ذلك مستقرة. وبالتالي فإن أهم ما جاء به التقرير هو الإشارة إلــى أن عمل الأطفال يسجل انخفاضاً. وكلما كان عمل الأطفال مضراً، وكلما كان الأطفال الضالعون فيه مستضعفين يتسارع هذا الانخفاض.

وقام سيف (Saif, 2006) بإجراء دراسة بعنوان "**تقييم مكثف لأسوء أشكال عمل الأطفــال فــي الأردن**". هدفت الدراسة إلى التعمق في فهم ظاهرة عمل الأطفال في الأردن، وجمع بيانات كمية ذات علاقة بالمخاطر المتعددة التي تواجه الأطفال، وذلك بناء على خبرة ووعي وحكمــة الأطفال العاملين، والتوصل إلى سياسات تهدف إلى تقليل تعرض الأطفال لهذه المخاطر، كمــا هدفت إلى رفع الوعي بأسوأ أشكال عمل الأطفال والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملون، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل عمر الأطفال العاملين هو ١٥ سنة، في حين أن٧٩,١% من عينة الدراسة يعيشون مع والديهم بينما يعيش ٣,٤% منهم مع الوالد، بينما تبلــغ نــسبة الــذين يعيشون مع الأم ٦,٢%، و أن معظم الأطفال العاملين ممن جاؤوا من عائلات كبيــرة الحجــم تتكون من ٦ أشخاص فأكثر، وهذا يعطي مؤشر أنه كلما كبر حجم العائلة ارتفعت احتماليــة أن

يتسرب الأطفال من المدرسة، وانضمامهم إلى سوق العمل، وكلما كان ترتيب الولد بين الأبنـــاء الأكبر، فإنه يكون هنالك احتمالية أكبر لانضمامه إلى سوق العمل. والعكس صحيح.

وتبين أن ٦٥,٥% من الأطفال العاملين تركوا المدارس، بينما ٢٨,٢% ما زالوا يذهبون للمدرسة، علماً بأنهم يعيشون في ظروف صعبة مما سيضطرهم إلى ترك المدرسة فيما بعد؛ لأن هنالك صعوبة في الجمع بين العمل والدراسة فيفضل الطفل العمل بدوام كامل ليـساعد في دخل الأسرة لأن ظروف أسرته صعبة. أبرز القطاعات التي يعمل بها الأطفال النجارة والحدادة والدهان . وبواقع ساعات عمل أطول بكثير مما هو مسموح فيه رسميا مـن ٨-١٢.

في دراسة لــروجيرو وزملائه (Roggero, et al.,2007) بعنوان "**التـأثيرات الـصحية لعمالة الأطفال أدلة ومقارنات باستخدام مقارنات وبيانات من الدول النامية**" ، ادعت الدراسـة أن الأبحاث عن عمالة الأطفال وتأثيراتها الصحية محدودة، ولذلك سعت الدراسة إلـى حـصر عمالة الأطفال في عدد مختار من الدول النامية.

استخدمت الدراسة منهجية تحليل معاملات الارتباط بين نسبة الأطفال العـاملين ممـن أعمارهم ١٠-١٤ سنة مع مؤشرات صحية مختارة في ٨٣ دولة، واستعملت الدراسـة أيـضاً تحليل الانحدار المتعدد للحصول على طبيعة وقوة العلاقة بين هذه المتغيرات (عمالة الأطفـال، والمؤشرات الصحية)، وتضمن تحليل الانحدار عدد من المتغيرات الضابطة مثل نـسبة الفقـر ومعدل وفيات البالغين.

من أهم نتائج الدراسة أن عمالة الأطفال ترتبط طردياً بمعدل وفيات المراهقين، والوضع التغذوي، وبالأمراض المعدية.

أوصت الدراسة بإجراء دراسات طولية لفهم الآثار الصحية القصيرة الأجل والطويلـة الأجل لعمالة الأطفال على الطفل.

أما دراسة جيني وثريس (Jennie, Threse, 2007) حول عمالة الأطفال في قطاع الزراعة والمخاطر الصحية المزمنة، ادعت الدراسة أن حوالة ١٧٣ مليون طفل يعملون في الزراعة في العالم، وأن الطبيعة الريفية للعمل الزراعي يعرض الأطفال لأوضاع مناخية وميكانيكية وجسمية عنيفة، إضافة إلى المخاطر المتأتية من الحيوانات و الحشرات والطفيليات وغيرها من أشكال العدوى، وكل هذه المخاطر تجعل عمالة الأطفال في قطاع الزراعة واحد من أشد ثلاثة مخاطر عليهم.

وادعت الدراسة أن النتائج الصحية لعمالة الأطفال في قطاع الزراعة لم تدرس بشكل كافي، وأن معظم الدراسات التي نشرت تركز على العواقب الصحية الشديدة في الولايات المتحدة؛ ولذا فإن هذه الدراسات تتجاهل المخاطر الصحية الحقيقية التي يواجهها الأطفال في مناطق العالم الأفقر.

كما أن طبيعة المسوحات الصحية والتي هي غالباً قطاعية لا تستطيع أن تبين العلاقات السببية اعتماداً على التأثيرات الصحية على الطفل العامل لأن العواقب الصحية طويلة الأجل؛ وذلك بسبب التعرض للمبيدات الحشرية، أو للأعمال الجسمية المتكررة، واستنشاق الغبار والأجسام الدقيقة، غالباً لا تستطيع الدراسات أن تقيسها رغم أنه يؤدي إلى مشكلات صحية مزمنة مثل السرطان والأزمات الرئوية، واضطرابات في وظائف العضلات والهيكل العظمي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة في على ضرورة التعرف إلى حجم الظاهرة ومعرفة الأسباب والعوامل المؤدية إلى عمل الأطفال، وخصائص الأطفال العاملين، وأسرهم وظروف عمل الأطفال، والآثار السلبية للعمالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان مجمل التركيزعلى دراسة الآثار الناتجة عن الظاهرة من الناحية النفسية والسلوكية، وبحثت أيضاً َأثَر الوضع الاقتصادي والنسق الثقافي الذي تنتمي إليه أسر الأطفال واعتبارها عاملاً أساسياً في ازدياد أعداد الأطفال

العاملين، وكما أن هناك اتفاقاً شبه عام على أن أسر الأطفال العاملين تتصف بمجموعة من الخصائص ومنها كبر حجم الأسرة، وتدني المستوى التعليمي للوالدين، ولوحظ أيضا تقارب النسب والإحصائيات التي تعبر عن أعداد الأطفال العاملين على الصعيد المحلي والعربي والعالمي رغم اختلاف سنوات إعداد الدراسات، مما يدل على عدم وجود احصائيات تعبر عن أرقام حقيقية تدل على حجم الظاهرة (رمزي، ١٩٩٨)، وقد يكون هذا نتيجة لعدم الاهتمام الفعلي بهذه الظاهرة أو لصعوبة الحصول على المعلومات، فرغم الجهود التي تبذل لوضع قاعدة معلوماتية حول الظاهرة إلا أنه لا تتوافر أية معلومات رسمية عن حجم الظاهرة من أية جهة من الجهات الرسمية المعنية بدراسة الظاهرة ومتابعتها في المجتمع الأردني (مرقة، ١٩٩٨).

من هنا جاءت هذه الدراسة لتضيف إضافة علمية جديدة من خلال تسليط الضوء على ظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب، وهي واحدة من أوسع المناطق الصناعية في شرق عمان، وحسب ما جاء في دراسة (دبدوب وشحاتيت، ٢٠٠٢) قدر عدد الأطفال العاملين في منطقة عمان الشرقية ب ٢٢ ألف طفل. وستتناول الدراسة هذه الظاهرة بالبحث من حيث تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية على الأطفال بشكل أساسي، وتأثيراتها النفسية والسلوكية والصحية بشكل ثانوي. مقدمة بعض الاقتراحات لدور الأخصائي الاجتماعي وهو بدوره قد يسهم في التقليص من أعداد الأطفال العاملين في المنطقة، وتأثيراتها السلبية عليهم.

تركزت كل الجهود الدولية والمحلية في سبيل القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال بإصدار القوانين والمواثيق والاتفاقيات التي تمنع دخول الطفل في سوق العمل من جهة، ومن جهة أخرى أخذت في أخذ التدابير العملية للحد من انتشار الظاهرة، وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تعد مدخلاً أساسياً للحد منها، ومع ذلك لاتزال الجهود المبذولة في هذا الميدان متواضعة ولابد بالتالي من إجراء البحوث والتي تؤدي إلى فهم أعمق للظاهرة.

الفصل الثاني

٢- عمالة الأطفال

٢-١- مفهوم عمالة الأطفال

٢-٢- أسباب عمالة الأطفال

٢-٣- عمل الأطفال في الأردن

٢-٤- التجارب المحلية والدولية في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال

٢-٥- المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عمالة الأطفال

الفصل الثاني

(عمالة الأطفال)

٢-١- مفهوم عمالة الأطفال

إن الطفولة كمرحلة عمرية لاقت الكثير من الاهتمام، كونها أهم مراحل حياة الانسان إذ يتشكل فيها التكوين والنماء الجسدي والنفسي والاجتماعي، بناءً على ذلك اهتمت كثير من الدراسات والتشريعات بتعريفها واعتمدت معيار العمر لتحديد معنى الطفولة، فهي لدى الأمم المتحدة من هم دون سن الخامسة عشرة، أما القانون الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦م قد حدد سن العمل القانوني بستة عشر عاماً بمعنى أن كل من هم دون هذا السن يعتبرون أطفالاً، إلا أن تعريف منظمة العمل الدولية للطفولة كان أكثروضوحاً عندما حدده بثمانية عشرة عاماً (الطراونة، ٢٠٠٤).

أما بالنسبة لمفهوم عمالة الأطفال فليس هناك تعريفا موحداً متفق عليه يتم اتباعه في كل الدول، إلا أنه يمكن تعريف "عمل الأطفال" بأنه كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العقلية ويتعارض مع تعليمه الأساسي (منظمة العمل الدولية ووزارة العمل، ٢٠٠٧).

ويمكن تقسيم مفهوم عمل الأطفال إلى قسمين:

الأول سلبي والثاني ايجابي، أما مفهوم عمل الأطفال السلبي هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، وهو العمل الذي يهدد سلامته وصحته ورفاهيته وهو الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه، ويستغل الأطفال كأيدي عاملة رخيصة بديلة عن عمل الكبار ولا يساهم في تنمية الطفل ويعيق تعليمه وتدريبه ويغير حياته ومستقبله.

أما المفهوم الإيجابي فيشمل كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يقوم الطفل بها والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن يكون لها آثار ايجابية تنعكس على نموه العقلي والجسمي والذهني وخاصة إذا قام به الطفل باستمتاع، وحافظ هذا العمل على حقوقه الأساسية

لأن من خلاله يتعلم الطفل المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوع مــع الآخــرين (الــصانع، ٢٠٠٧).

نستنتج مما سبق أنه يمكن تلخيص مفهموم عمالة الأطفال بأنه كل عمل يسيئ إلى صحة الطفل ونموه.

٢-٢- أسباب عمالة الأطفال

لايمكن حصر توجه الأطفال إلى سوق العمل لسبب واحد ، لأن الأسباب التــي تــزج بالأطفال إلى سوق العمل تختلف من مجتمع لآخر وداخل المجتمــع الواحــد تبعــا للظــروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع وفيما يلي عرض لأهم هذه الأسباب مــن وجهــة نظر الباحثة :

٢-٢-١ العوامل المتعلقة بالأسرة:

عادة ما تكون الأسباب الاقتصادية والاجتماعية هي الأساس في اتجاه الأطفــال لــسوق العمل، حيث أنهم ينتمون لأسر تعاني من تدني مستوى الدخل للمعيل الرئيسي للأسرة بحيث لا يزيد عن (١٥٠) ديناراً شهرياً بالنسبة للأسر الأردنية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا شك في أن تعطل رب الأسرة عن العمل يعتبر سبباً في توجه الطفل نحو سوق العمل كأسلوب لزيــادة الدخل المنخفض، مما يتسبب في حرمان الأطفال من فرص التعليم الالزامي. أما عن الأســباب الاجتماعية فإن من أبرزها معاناة الكثير من هذه الأسر من التفكك الأسري بأشــكاله وأســبابه المختلفة مثل وفاة أحد الوالدين أو تعدد الزوجات أو الطلاق أو إدمــان أحــد الوالــدين علــى المسكرات والمخدرات وغياب الأب إما بسبب ظروف العمل أو السجن، والعنف والشجار داخل المنزل بين الوالدين (الطراونة، ٢٠٠٤).

٢-٢ -٢ العوامل المتعلقة بالنظام التعليمي:

يعتبر التسرب من المدرسة سبب من أسباب عمل الأطفال، حيث أن نحو ٧,٧% مــن الأطفال يعزون أسباب عملهم إلى التسرب من المدرسة. ويلاحظ أن الرغبة فــي تعلــم مهنــة ومساعدة الأسرة مادياً هما أهم سببين وراء ترك الطلبة لمدارسهم (دبدوب وشــحاتيت، ٢٠٠٢)

وبما أن التسرب من المدرسة يعتبر السبب الأهم في توجه الأطفال إلي سوق العمل فكان لابد من إلقاء الضوء على هذه الظاهرة والبحث في أسبابها؛ فقد لعبت الأسرة من جهة والمدرسة من جهة أخرى في إيجادها.

كما يعتبر تأثير الوالدين على الأطفال من الأسباب المهمة لعملهم، حيث يفضل الوالدين التحاق أطفالهم بسوق العمل على بقائهم على مقاعد الدراسة (رمزي، ١٩٩٨)، فكثير من الأسر التي قد تتصف بالجهل والأمية لا تعي تماما لقيمة العلم والتعلم وتعتقد مثل هذه الأسر أن إرسال أبنائها إلى سوق العمل في سن مبكرة لتعلم حرفا بدائية ومهن هامشية يمثل ضمانا لمستقبلهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى جهل بعض الأهالي لأبسط حقوق أبنائهم في التعليم (عسيري، ٢٠٠٥).

ويمكن تلخيص دور المدرسة في تعزيز هذه الظاهرة بالنقاط الآتية :

١. يلعب الفشل الدراسي في بعض الأحوال دورا هاما في التحاق الأطفال في العمل حيث يصبح ذلك العمل المآل الوحيد للطفل ويمسي من المفضل أن يتعلم حرفة أو صنعه تعينه على الحياة فيلتحق بعمل غير مناسب لمرحلته العمرية أو إمكاناته الخاصة أو يتضمن مخاطر لا قبل له بها في ظروف تخلو من المراقبة أو الإشراف المباشر أو الرعاية الصحية أو الاجتماعية ويزيد بذلك أعداد الأميين المرتفعة داخل المنطقة العربية (رمزي، ١٩٩٨).
٢. الهروب من المدرسة بسبب العنف من قبل المدرسين وإفتقارهم إلى الأساليب التعليمية الإبداعية الحديثة التي تحث على التفكير بدلا من التلقين، كغياب روح المغامرة والإثارة (مرقة، ١٩٩٨).
٣. إرتفاع كلفة التعليم الناتجة عن قلة المدارس أو عدم وجودها في المحيط السكني للأسرة بالقدر الذي يشكل عائقا إقتصاديا أمام الأهل فيقررون عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة، والبحث لهم عن فرصة عمل مناسبة (عسيري، ٢٠٠٥).

٢-٢-٣ العوامل المتعلقة بالبيئة المحيطة بالطفل:

يمكن حصر هذه العوامل بأسباب اجتماعية ثقافية تتعلق بالبيئة المحيطة بالطفل وعادات وقيم مجتمعه، حيث أن التأثير على الأطفال بهدف تشجيعهم على ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بأصحابهم أو أقاربهم العاملين، إضافة إلى تكالب أصحاب العمل على تشغيل الصغار لكونهم أقل أجرا وأكثر انقيادا وطاعة وخضوعا لأصحاب العمل، مما يخلق مشكلة لدى البالغين وأصحاب المهارات الخاصة بحيث تقل أمامهم فرص العمل وتتعاظم بينهم معدلات البطالة مما يدفعهم إلى تشغيل أبنائهم الذين تتوفر لهم فرص العمل (منظمة العمل الدولية ووزارة العمل، ٢٠٠٧)، عدى على ذلك يشكل مفهوم توارث المهن عن الآباء والأجداد من أهم العادات الاجتماعية التي ساعدت في إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال، كما وأن إعطاء قيمة قصوى للأبناء الذين يعولون أسرهم ولهم دور بارز في رفع المستوى الاقتصادي لهم إحدى العوامل الثقافية التي أدت إلى تعزيز هذه الظاهرة (رمزي، ١٩٩٨).

٢-٣ – عمالة الأطفال في الأردن

تتجه أعداد الأطفال العاملين في الأردن نحو الزيادة المضطردة، حيث يمثل العمل المسار الطبيعي للمتسربين من التعليم، بحيث تعزو كثير من الدراسات إلى أن السبب الرئيسي في تسرب الأطفال من المدارس والتحاقهم بسوق العمل هو النظام التعليمي السائد. وتدعو بشكل واضح أو ضمني إلى ضرورة احداث تغييرات في النظام التعليمي بحيث تؤدي هذه التغييرات إلى الحد من عمل الأطفال أو منعهم نهائيا من العمل.

تشير الإحصائيات إلى أن معظم الطلبة العاملين قد تسربوا بعد اكمالهم المرحلة المتوسطة حيث أن ١,٣% فقط من الأطفال العاملين لم يكملوا المرحلة الابتدائية وأن ٣٤,٤% قد أكملوا المرحلة الابتدائية، كما أن نحو ٦٠% من الأطفال العاملين قد أكملوا المرحلة المتوسطة، أما نسبة الأطفال العاملين الذين أنهوا الصف الأول ثانوي أو الثاني الثانوي أو تسربوا أثناء دراستهم في المرحلة التعليمية الثانوية لا تتجاوز ٥%(Dabdub & Shahateet,2002).

ولوحظ أن الرغبة في تعلم مهنة ومساعدة الأسر مادياً هما أهم سببين وراء تسرب الأطفال واتجاههم نحو سوق العمل. (منظمة العمل الدولية، وزارة العمل، ٢٠٠٧).

كما عمد كثير من الباحثين على إجراء دراسات بهدف التعمق في فهم ظاهرة عمال الأطفال في الأردن وتاليا أهم ما توصلت إليه بعض الدراسات:

١- تضخم حجم الأسرة ليصل إلى ستة أفراد فأكثر وهذا يعطي مؤشرا أنه كلما كبر حجم العائلة ارتفعت احتمالية أن يتسرب الأطفال من المدرسة وينضموا إلى سوق العمل (Saif, 2006). .

٢- تركز عمل الأطفال في المناطق الحرفية خصوصا المعنية بتصليح المركبات وصيانتها ولعل أبرز القطاعات التي يعمل بها الأطفال النجارة والحدادة والدهان وأسواق الخضار المركزية (الطراونة، ٢٠٠٤).

٣- معدل عمر الأطفال العاملين في الأردن هو خمسة عشرة عاما (Saif, 2006).

٤- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بتركز في المناطق الريفية والحضرية متدنية الدخل (الهلالات، ٢٠٠٣).

٢-٤- التجارب المحلية والدولية في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال:

لعل ظاهرة عمالة الأطفال من أولى الظواهر الاجتماعية التي لاقت اهتماما واسعا على مستوى المجتمع الدولي في التصدي لها، وبذل من أجلها جهودًا كبيرة لمواجهتها تمثلت بالإتفاقيات، والندوات، والتوجيهات، والأبحاث، والبرامج وغيرها. بدأ الاهتمام بتنظيم هذه الظاهرة على المستوى الدولي مع بداية تأسيس منظمة العمل الدولية عام ١٩٩١ (رمزي، ١٩٩٨).

فعلى الصعيد الدولي قامت العديد من الدول بجهودٍ متميزة في الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وفيما يلي عرض لأبرز هذه التجارب في بعض الدول:

الجمهورية التركية منذ نشأتها عام ١٩٢٣ عملت على حماية الأطفال والقضاء على إستغلالهم، حيث أن تركيا كانت من أوائل البلدان التي انضمت وشاركت في البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال وكان ذلك بعام ١٩٩٢، قامت بتطوير استراتيجيات البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال، قامت بتنفيذ أكثر من مئة برنامج عمل في هذا الإطار بالتعاون مع

شركاء على الصعيد الوطني، حيث أنها لم تكتف بتحسين المعرفة بالمشكلة فقط ولكن أثارت الوعي بين صانعي السياسات، وطوّرت نماذج هذا البرنامج لإقناع المنظمات الشريكة باعتماد هذه النماذج بما فيها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واستطاعت تركيا في غضون فترة عشر سنوات أن تعتز بالانخفاض الملحوظ في عمل الأطفال ووضعت خطة تشمل أهدافها في توفير التعليم لكل الأطفال دون سن ١٤ عاما واستئصال الفقر لكون ذلك من أبرز العوامل المؤدية إلى القضاء على عمل الأطفال.

كما أن الصين صادقت على أهم الاتفاقيات التي شرّعتها منظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال، الاتفاقية رقم ١٣٨ في عام ١٩٩٩ والاتفاقية رقم ١٨٢ في عام ٢٠٠٢، بناءً على ذلك فرضت لوائح جديدة دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢، تحظر عمل الأطفال قبل سن ١٦ عاماً، وأقرت غرامات على انتهاكه مشترطة على أصحاب العمل التثب من بطاقات هوية عمالهم.

تعتبر الصين من أولى الدول التي رغبت في التصدي لمشكلة عمالة الأطفال إلا أنها لازالت تواجه تحدياً في التصدي للظاهرة بسبب التفاوت الكبير بين المناطق الريفية والحضرية وبسبب تقاليد ثقافية منها أنهم يفضلون الصبيان على الفتيات، بناء على ذلك عمل البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال مشروعاً جديداً لمنع الاتجار بالفتيات والشابات لاغراض استغلالهن كأيد عاملة.

أما في أوغندا، فقد قام اتحاد أصحاب العمل الأوغندي بالمشاركة بنشاط مكافحة عمل الأطفال منذ عام ١٩٩١، حيث بدأ بقطاع الشاي عن طريق مشروع مع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل تموله الحكومة النرويجية تناول هذا المشروع حلقات عمل للتوعية والتدريب، وقد نفّذ الاتحاد بمعية البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال مشاريع في قطاعي الأرز والسكر نتج عنها تشكيل لجان لرصد عمالة الأطفال في المجتمعات المحلية، وانتشال ٤١٨ طفلاً ليستفيدوا من الدعم في المدارس بفضل مشاريع مدره للدخل هناك. كما وأجريت دراسة استقصائيه للكشف عن الانتشار الكبير لعمل الأطفال وظروف العمل الخطرة بين صغار

المالكين والمزارعين في قطاع البن، حيث اعتبر الفقر السبب الرئيسي في عمالة الأطفال، هذا من جهه ومن جهة أخرى، يتفاقم الوضع بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعدد اليتامى الكبير.

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤، وقع الاتحاد بياناً مشتركاً مع المنظمة الوطنية لنقابات العمال والاتحاد والوطني لعمال المزارع الكبرى والقطاع الزراعي في أوغندا، تم الاتفاق فيه على مكافحة عمل الأطفال في القطاع الزراعي وانشاء برامج مشتركة بدعم من منظمة العمل الدولية على استهداف قطاع صيد الأسماك حيث يعتبر هذا القطاع من أخطر القطاعات التي يتواجد فيها الأطفال العاملين.

وقد قامت الهند باعتماد سياسة وطنية خاصة بعمل الأطفال سنة ١٩٨٧، حيث أن الحكومة الهندية تقود برنامجاً هاماً للقضاء على عمل الأطفال في البلاد وذلك عن طريق إقامة مشاريع وطنية رائدة بلغ عددها ١٥٠ مشروعا هدفت إلى تقديم خدمات التعليم وخدمات أخرى لإعادة تأهيل الأطفال الذين تم سحبهم من الصناعات الخطرة هذا وعممت الزامية التعليم الأولي، ولعل أبرز الشراكات التي أبرمت في هذا المجال كانت بين حكومة الهند ووزارة العمل الأمريكية، وهدف المشروع إلى استحداث نهج متكامل متعدد القطاعات منها التعليم والتدريب وتوفير الدخل للأسر الفقيرة (International Labour Office, 2006).

أما على الصعيد العربي، فتعد الجمهورية المصرية إحدى الدول التي تعرف بكثافة سكان مدنها وهي واحدة من الدول التي تواجه التحدي القائم في تعرض شبابها وأطفالها في المدن والأرياف بالإنخراط المبكر في سوق العمل، ومن خلال العديد من الدراسات خلصت إلى ربط ظاهرة عمل الأطفال بالوضع الاقتصادي المتردي الذي تعاني منه معظم العائلات المصرية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، وعدم ادراك أهمية التعليم وحاجة القطاع الصناعي إلى أيدي عامله رخيصة. قدّر عدد الأطفال العاملين بثلاثة ملايين طفل يعملون في ظروفٍ سيئة جداً وخطرة، بناء على ذلك اتجهت المؤسسات الحكومية إلى العمل بجد لتقليص حجم هذه الظاهرة، وقد أظهرت المؤسسات المصرية غير الحكومية إلتزاما بمكافحة

ظاهرة عمل الأطفال والتصدّي لها عبر التركيز على المبادرات الوقائية التي تهدف إلى حماية الأطفال المعرّضين من الالتحاق المبكر بسوق العمل وتقليل الآثار السلبية على الأطفال الذين انخرطوا في سوق العمل من قبل. ولتحقيق هذا الالتزام تقوم هذه المؤسسات حاليا بمراجعة دائمة لقوانين العمل لضمان تطبيقها والتأكد من ملاءمتها مصلحة الأطفال ونموهم السليم.

في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ أطلق "البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال" التابع لمنظمّة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية وبالاشتراك مع كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة والإتحاد الدولي لكرة القدم، حملة "البطاقة الحمراء ضد عمل الأطفال" وذلك خلال حفل افتتاح كأس الأمم الإفريقية الذي استضافته مصر (Access-Mena News Letter, 2007).

أما في المملكة الأردنية الهاشمية فقد أظهرت الحكومة التزاما صادقا لمكافحة عمل الأطفال وتحسين شؤونهم، حيث قامت الحكومة الأردنية بمبادرات عدة للتقليل من عدد الأطفال العاملين ولكن ولسوء الحظ، ليس هنالك صورة واضحة ودقيقة عن واقع عمل الأطفال في الأردن، إذ لا يوجد حتى الآن إحصاءات حديثة متوفرة حول عدد الأطفال العاملين في الأردن أو نسبة المعاملة السيئة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال العاملين، والأطفال المنخرطين في الأعمال غير المصرح بها قانونيا، بسبب صعوبة مسحها. بالرغم من ذلك، تحاول الحكومة إصلاح هذا الوضع من خلال العديد من المشاريع وهي ملتزمة بكل صدق بالحد من عمل لأطفال على الصعيد الوطني، لعل من أبرزها "برنامجها الوطني للقضاء على عمالة الأطفال" (والمعروف أيضا باسم: الخطة الوطنية الأردنية للعمل من أجل الأطفال) في العام ٢٠٠٤، بتمويل من "البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال" التابع لمنظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية. ويستمر هذا البرنامج حتى العام ٢٠١٣ ويحاول القضاء بشكل كامل على كافة أسوأ أشكال عمل الأطفال في الأردن خلال عشر سنوات إضافة إلى التقليل الجذري لعدد الأطفال العاملين الذين هم دون عمر ١٦سنة.

ومن المشاريع والبرامج في هذا الصدد:

نفذ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية مشروع الحد من عمالة الأطفال. هذا المشروع الذي بدأ في نيسان ٢٠٠٦ واستمر حتى تموز ٢٠٠٧ استهدف الأطفال الذين تسربوا من مدارسهم، والتحقوا بأعمال لا تناسب أعمارهم وقدراتهم وأدت بالتالي إلى الإضرار بصحتهم الجسدية والعقلية على المدى البعيد.

من أبرز الإنجازات للمشروع:

- عملية المسح الميداني في منطقة سحاب للأطفال العاملين والمتسربين في أماكن عملهم، حيث تم الوصول إلى ٦٠٥ طفل. وقد تبين أن حوالي ١٣٠ منهم يعانون من مشاكل صحية واجتماعية وظروف مادية صعبة.
- تنظيم اللقاءات والاجتماعات مع الأطفال، الأهل، خطباء المساجد، الجمعيات الأهلية، والمرشدين في المدارس والمعاهد بهدف إرشادهم وتوجيههم حول أسباب التسرب وعمل الأطفال ونشر الوعي لديهم حول مفهوم ثقافة المتسربين وشرح فكرة وهدف مشروع الحد من عمالة الأطفال والانتساب للبرنامج.
- إبرام عدة مذكرات تفاهم مع المؤسسات الرسمية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل وأمانة عمان الكبرى ومركز التدريب المهني.
- فتح صفوف ثقافية للمتسربين في مراكز مختلفة التحق بها ٥٥ طالباً.
- تقديم ورش للأطفال بهدف تحديد احتياجاتهم بالإضافة إلى تقديم مجموعة من النشاطات بمساعدة المتطوعين في الجامعة الأردنية للأطفال مثل ورشة حول مهارات الحياة الأساسية وحل المشكلات ونشاطات فنية.

ونتيجة هذه اللقاءات والورش تم إعادة ١١٠ طالب إلى مقاعد الدراسة وهم ضمن قائمة الأطفال المتسربين. وعمل المشروع في الفترة المتبقية لديه، إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال العاملين وإلحاقهم في برامج المشروع.

ثانيا: برامج تعليمية للمتسربين من المدرسة

تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، مكتب الأردن، في إعداد خطة وزارة التربية والتعليم للحد من عمل الأطفال. من خلال هذه الخطة قامت الوزارة بابتكار برامج تحمي الطلبة وتحصنهم من التسرب من المدرسة والالتحاق المبكر بسوق العمـل. ففـي الأردن بلغ عدد المتسربين في مرحلة التعليم الأساسي حوالي ٤,٢٦٦ طالبا في العام الدراسـي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

أحد هذه البرامج استهدف مدراء المدارس، المرشدين التربويين، المعلمين و الطلبة تحت خطر التسرب / الطلبة العاملين والملتحقين في المدارس / الطلبة العاملين وغير المسجلين فـي المدارس. أما الأهداف المباشرة للبرنامج تشمل:

- تقليل نسب التسرب.
- تحسين الأداء المدرسي لجميع فئات الطلبة.
- بناء القدرة المؤسسية لدى العاملين في وزارة التربية والتعليم في مجال الحد مـن عمالـة الأطفال.
- نشر الوعي حول عمالة الأطفال.
- تطوير برامج وقائية وعلاجية للحد من عمالة الأطفال.

من أجل تحقيق أهداف البرنامج كان لابد من إعداد برنامج تدريبي لرفع الكفايات المهنية لموظفي وزارة التربية والتعليم في مجال حماية الطفل من العمل والتـسرب فـي المـدارس، بالإضافة فقد استخدمت الوزارة أساليب البحث العلمي للتعرف على أسباب التسرب، وصـممت برامج تربوية وإرشادية للحد من تسرب الطلبة والالتحاق المبكر بسوق العمل. حتـى الآن تـم إعادة حوالي ١٧٠ طالباً وطالبة إلى المدارس وهم فئة تحت خطر التسرب وغيـاب متكـرر. (Access Mena News Letter, 2007).

وأخيراً أنشئ مركز الدعم الاجتماعي كأول مركز متخصص فـي المملكـة الأردنيـة، الهاشمية نطاق عمله مناطق عمان الشرقية لخدمة الأطفال العاملين وأسـرهم وذلـك بموجـب مذكرة تفاهم مابين الصندوق الأردني الهاشمي ووزارة العمل، تجسيداً لمفهوم الشراكة ما بـين

القطاعين الرسمي والأهلي التطوعي وترجمة عملية للاستراتيجية الوطنية للحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال، للتعامل مع الأطفال العاملين والأطفال المتسربين وأسرهم من أجل سحبهم من سوق العمل وتعليمهم وتدريبهم وتمكينهم بمهنة تساعدهم على بناء مستقبلهم والمساهمة في مستقبل أوطانهم من خلال برامج متخصصة تعالج عمل الأطفال بتكاملية وتتعامل معها بمكوناتها جميعاً من حيث الأسباب والجذور والنتائج، تلك متعلقة بالأطفال أنفسهم أو بأسرهم وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، يعمل المركز من خلال ثلاث برامج أساسية: البرنامج التعليمي، برنامج الارشاد النفسي والاجتماعي، برنامج الخدمات المتكامل. ويمكن إيجاز ما يقدمه المركز من خدمات بالآتي:

١. توفير فرصة للحصول على التعليم غير نظامي مدتها سنتين من خلال برنامج ثقافة المتسربين مما يخول الناجحين فيها الحصول على ما يعادل الصف العاشر.
٢. التدريب المهني للذكور من عمر ١٦–١٨ سنة من خلال مؤسسة التدريب المهني، وللإناث داخل المركز.
٣. حماية وتوعية الأطفال العاملين وأخوانهم ممن هم عرضة للانخراط المبكر في سوق العمل.
٤. رفع مستوى وعي الأسر حول المواضيع المتعلقة بعمل الأطفال والأضرار المترتبة على ذلك.
٥. إيجاد بدائل مادية لأسر الأطفال من خلال ربطهم بصندوق المعونة الوطنية أو مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
٦. تأهيل الأطفال المستهدفين نفسياً واجتماعياً وتقديم الدعم النفسي المخصص لهم.
٧. تطوير قدرات وإمكانيات الأطفال الملتحقين بالمركز، وتنمية مهاراتهم الحياتية وتنمية مواهبهم.
٨. كسب التأييد للوصول إلى سياسات داعمة ومساندة، تؤدي للتقليل من عمل الأطفال.

٢–٥– المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عمالة الأطفال:

أجبرتهم الظروف على التوقف عن اللعب فتخلوا عن طفولتهم سعياً وراء لقمة العيش، وتحت ظروف أسرية صعبة تركوا المدارس، مارسوا أعمال الكبار انطلقوا نحو ورش الرخام والمحاجر وإصلاح السيارات، غير أنهم لم يعلموا ما كان ينتظرهم وراء الإلتحاق بسوق العمل في سن مبكرة. في هذا البند لابد من التركيز على الآثار الإيجابية والسلبية للظاهرة، لذا فإن عمل الأطفال ليس شراً خالصاً (نصر الدين، ٢٠٠١)، فإلحاق الطفل في سوق العمل في سن مبكره يكسبه مهارات وخبرات مهمة تؤهله إلى التعرف إلى عالم جديد مما يفتح المجال أمامه للتعامل مع الغيرعلى اختلاف طباعهم وسماتهم الشخصية (درويش، ٢٠٠١)، بل ويسهم أيضاً في زيادة دخل العديد من الأسر المحتاجة، مما يسهم في ازدياد الشعور لدى الطفل وإحساسه بالرضا عما يقدمه من دعمٍ لإسرته مما ينعكس على شعوره بالتوافق الشخصي الذي تحقق من خلال إحساسه بمشاركة أهله بالدخل (رمزي، ١٩٩٨).

وفيما يلي عرض لأبرز المشكلات والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة عمالة الأطفال:

٢-٥-١ الآثار الاجتماعية:

تتعدد الآثار الإجتماعية السلبية لعمالة الأطفال على الأطفال أنفسهم، وعلى المجتمع الذي ينتمون إليه، فيحرم هؤلاء الأطفال من حقهم في التمتع بمرحلة الطفولة بسبب إلتحاقهم مبكرا في سوق العمل ونجدهم لايعرفون شيئا عن طفولتهم المدللة، فيحرمون من اللعب، والترفيه، والراحة، فيمارسون أعمالا لاتتناسب وأعمارهم (الهلالات، ٢٠٠٣)، مما يؤثر سلباً على صحة هؤلاء الأطفال النفسية كما ورد ذلك في العديد من الدراسات :

١- يؤثر العمل المبكر وما يتبعه من ترك للمدرسة على نمو الذكاء وسيره في مساره المعتاد لدى الأطفال العاملين، حيث يتعلم الطفل خبرات لا تتلاءم ومرحلته العمرية (رمزي، ١٩٩٨).

٢- يتسم الطفل العامل بفقدان الشعور بالأمن، وفقدان القيمة، والكرامة الإنسانية، وغياب الحرية، والخروج عن القانون بالجريمة والعنف والعدوان (حمزة، ١٩٩٧).

٣- يوجد لدى الأطفال العاملين نوعاً من الصراع بين الرغبة في اللعب والحياة للطفل، والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية تجاه الأسرة ناتج عن إحساس الأطفال العاملين بأنهم يلعبون أدواراً اجتماعية ويتحملون مسؤولية اجتماعية واقتصادية عن أسرهم (رمزي، ١٩٩٨).

٤- يؤثر عمل الأطفال على علاقتهم بأسرهم، لأن غياب الأطفال عن أسرهم لساعات عمل طويلة وعودتهم للمنزل في ساعة متأخرة، والعمل بعيداً عن أسرهم أدى إلى إضعاف روابط الطفل وعلاقاته الأسرية، وكما أن وجود الطفل في سوق العمل وما يتشربه من الأخلاقيات والقيم يكسبه عادات سلبية ضارة مثل التدخين، تعاطي المخدرات، والمشروبات الروحيه، واستنشاق المواد الضارة، مما يسبب له الكثير من المشكلات الإجتماعية والأخلاقية الضارة (نصرالدين، ٢٠٠١)، وممارسة الشذوذ الجنسي مع ما يقارب ٢٠% من الأطفال العاملين (الطراونة، ٢٠٠٤)، أدت هذه السلوكيات في التسبب بالعديد من المشكلات الاجتماعية التي تعمل على إحداث ثغرة كبيرة في المجتمع (درويش، ٢٠٠١).

٢-٥-٢ الآثار الاقتصادية:

لا يمكن حصر الآثار الاقتصادية السلبية لعمالة الأطفال على الأطفال وحدهم بل إن خطورتها تعدت إلى المجتمع بأسره، ونجد ذلك في أنها تفرز العديد من المشكلات الاقتصادية الناتجة عن توجه الأطفال إلى سوق العمل و أدت إلى إرتفاع نسبة البطالة بين البالغين وإنخفاض الكفاءات البشرية فتواجد أعداد كبيرة من الأطفال في سوق العمل تسبب في إحداث ثغرة في السوق بسبب المنافسة بين الأيدي العاملة من الكبار والصغار (درويش، ٢٠٠١).

الفصل الثالث

(منهجية الدراسة)

٣-١- منهج الدراسة

٣-٢- مجتمع الدراسة

٣-٣- عينة الدراسة

٣-٤- المجال المكاني للدراسة

٣-٥- المجال الزماني للدراسة

٣-٦- أداة الدراسة

٣-٧- المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يشتمل هذا الفصل على منهجية الدراسة التي تتضمن وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة اختيارها، وأدواتها، والمعالجة الإحصائية اللازمة للحصول على نتائجها.

٣-١ منهج الدراسة

لأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهجين الوصفي التحليلي عن طريق المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وهي التي يكتفي فيها الباحث بدراسة عدد من الحالات في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه "المنهج الذي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك وهدفه الأساسي فهم الحاضر لتوجيه المستقبل، وذلك من خلال وصف الحاضر بتوفير بيانات كافية لتوضيحه وفهمه، ثم إجراء المقارنات، وتحديد العلاقات بين العوامل، وتطوير الاستنتاجات من خلال ماتشير إليه البيانات". (عليان وغنيم، ٢٠٠٤، ص٤٣).

٣-٢ مجتمع الدراسة :

تألف مجتمع الدراسة من جميع الأطفال العاملين المراجعين لمركز الدعم الاجتماعي في منطقة سحاب، ضمن الفئة العمرية (١٠-١٧) سنة؛ إذ يراجع المركز حسب ما جاء في سجلات المركز الرسمية حوالي ١٥٠٠ طفل سنويا في عام ٢٠٠٩.

٣-٣ عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (١٥١) طفل عامل من المراجعين والمستفيدين من خدمات مركز الدعم الاجتماعي في منطقة سحاب خلال العام السابق للمقابلة بشكل عشوائي من سجلات المركز ويشكلون ما نسبته (١٠%) من متوسط عدد المراجعين الكلي للمركز خلال العام الواحد،

حيث تم مراعاة أن تكون العينة عينة قصدية ممثلة لمجتمع الدراسة من خلال المراعـــاة عنـــد الاختيار أن تكون شاملة لجميع الفئات كالعمر وقطاع العمل.

٣-٤ المجال المكاني للدراسة:

اقتصرت عملية جمع البيانات حول عمالة الأطفال من الأطفال العـــاملين فـــي مدينـــة سحاب، كونها واحدة من المدن الصناعية في الأردن، ويوجد فيها عـــدد كبيـــر مـــن الـــورش الصناعية بأنواعها المختلفة.

٣-٥ المجال الزماني للدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الأطفال العاملين في مدينة سحاب والمستفيدين والمراجعين من خدمات مركز الدعم الاجتماعي خلال العام السابق لعملية جمع البيانات، وقدّ استمرت عملية جمع البيانات للفترة من ٢٠٠٩/٤/١٤ ولغاية ٢٠٠٩/٥/١٥.

٣-٦ أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على استخدام الاستبانة كأداة رئيسية، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع الأطفال العاملين المراجعين للمركز، ومديرة المركز، وبعض العاملين مباشرة مـــع الأطفـــال، والرجوع إلى السجلات الرسمية التي تتوافر فيها المعلومات الأولية عنهم.

الاستبانة:

وهي أداة رئيسة للدراسة، حيث تم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات واشتملت علـــى مجموعة من الأسئلة بحيث تحقق أهداف الدراسة، بالرجوع إلى عدة مصادر ودراسات سابقة تم تحديد مكونات كل محور من محاور الدراسة، ومن أبرز الدراسات التي لجأت إليهـــا الباحثـــة دراسة (مرقة، ١٩٩٨؛ درويش، ٢٠٠١؛ الهلالات، ٢٠٠٣؛ والصانع؛ ٢٠٠٧).

حيث تضمنت الدراسة المحاور التالية:

- بيانات حول الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية للطفل العامل.
- بيانات حول الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لأسرة الطفل العامل.
- بيانات حول ظروف عمل الطفل، كمعدل ساعات العمل، وأيام العمل، وجهة العمل.
- بيانات حول الآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية الناتجة عن عمالة الأطفال في منطقة سحاب، وهذا الجزء تحديداً تم بناءه على غرار مقياس ليكرت الخماسي ويتكون من (٦٢) فقرة تأخذ الإجابات عليها التدرج (دائما، غالبا، أحيانا، نادرا، أبدا) وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي أما الفقرات ذات المدلول السلبي وهي ذات الأرقام (٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١) فقد أعطيت الإجابات عليها الأوزان (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي.

٣-٦-١ صدق الأداة

وللتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها على ثلاثة متخصصين في مجال العمل الاجتماعي وعلم الاجتماع وتم إجراء التعديل اللازم من حذف وإضافة وفقاً لآرائهم.

٣-٦-٢ ثبات أداة الدراسة

وللتأكد من ثبات الاستبانة تم إجراء اختبار قبلي على عدد من الأطفال العاملين والبالغ عددهم (١٥) طفل بهدف التعرف إلى الزمن الذي تستغرقه المقابلة وإجراء تعديل على بعض الأسئلة والفقرات التي تنطوي على الغموض وتحتاج إلى المزيد من الإيضاح.

٣-٦-٣ الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس

لاختبار الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس تم استخراج معامل كرونباخ الفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس وبلغت قيمته(٠,٨٤) بين جميع فقراته، وعلى مستوى أبعاد المقياس الثلاث فهي موضحة في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

معاملات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس وفقرات كل بعد من أبعاده

البعد	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ الفا
١. الآثار الاجتماعية	٣١	٠,٧٢
٢. الآثار الاقتصادية	١٢	٠,٧٦
٣. الآثار الصحية	١٩	٠,٧٦
المقياس ككل (الآثار)	٦٢	٠,٨٤

٣-٧ المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للبيانات الكمية التي تم جمعها، والتـــي تحقــق أهداف الدراسة وتجيب عن أسئلتها. ومنها مقاييس الإحصاء الوصفي، وتتمثل في التوزيعـــات النسبية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك باســـتخدام الرزمـــة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**)، وتم اعتماد مستوى الثقة ٩٥% (ألفا=٠,٠٥)

الفصل الرابع

٤- (عرض نتائج الدراسة ومناقشتها)

٤-١ وصف عينة الدراسة

٤-٢ الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال

٤-٣ الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال

٤-٤ الآثار الصحية لعمالة الأطفال

الفصل الرابع

(عرض نتائج الدراسة ومناقشتها)

٤-١ وصف عينة الدراسة

٤-١-١- خصائص الأطفال العاملين

يبين الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب بعـض الخـصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية للأطفال العاملين وتشمل: العمر، المستوى التعليمـي، مكان السكن، مكان العمل.

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بعض الخصائص

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر	١٢- اقل من ١٥ سنة	٥٨	٣٨,٤
	١٥- اقل من ١٨ سنة	٩٣	٦١,٦
	المجموع	١٥١	١٠٠
المستوى التعليمي	أمي	١١	٧,٣
	يقرأ ويكتب	١٨	١١,٩
	أساسي	١١٧	٧٧,٥
	ثانوي	٥	٣,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠
مكان السكن	مدينة سحاب	٧٧	٥١,٠
	خارج مدينة سحاب	٧٤	٤٩,٠
	المجموع	١٥١	١٠٠
مكان العمل	ورشة مهنية	٧١	٤٧,٠
	داخل مصنع	٦	٤,٠
	محل تجاري	٣١	٢٠,٥
	متجول	٣٢	٢١,٢
	راعي غنم	٣	٢,٠
	مساعد/عامل طوبار	٨	٥,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠

تظهر بيانات الجدول رقم (٢) أن حوالي ثلث الأطفـال العـاملين (٣٨,٤%) تتـراوح أعمارهم ما بين (١٢- أقل من ١٥) سنة، وأن النسبة الأكبر من الأطفـال العـاملين تتـراوح أعمارهم ما بين (١٥ – أقل من ١٨) سنة. ومن خلال التدقيق في مثل هذه النتيجة نجدها تتوافق مع ما توصل إليه باحثون سابقون في دراساتهم (مرقة، ١٩٩٨؛ درويش، ٢٠٠١؛ الهـلالات، ٢٠٠٣)، وهي تزداد نسبة الأطفال العاملين بازدياد أعمارهم.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للأطفال العاملين فيلاحظ أن نسبة الأمية بيـنهم بلغـت (٧,٣%)، ونسبة من يقرأ ويكتب بينهم بلغت (١١,٩%)، و(٧٧,٥%) تعليم أساسي، أما مستوى التحصيل الثانوي فسجلت (٣,٣%).

أما عن مكان سكنهم فإن ما نسبته (٥١%) يسكنون داخـل مدينـة سـحاب، (٤٩%) يسكنون خارج مدينة سحاب، ويمكن عزو الفارق القليل بين النسبيتين إلى كون مدينـة سـحاب مدينة صناعية أصلاً وتنتشر فيها الورش المهنية والصناعية المختلفة، بحيث تشكل مواقع جذب للأطفال.

وعن مكان عمل الأطفال فيلاحظ أن نسبة الذين يعملون في ورش مهنية هي (٤٧%)، ثم تليها نسبة الأطفال العاملين كباعة متجولين (٢١,١%)، ثم العاملين في المحـلات التجاريـة (٢٠,٥%)، ثم العاملين (٥%) ثم العاملين داخل المصانع (٤%)، أخيراً العاملين في مجال رعي الغنم. يلاحظ من النتائج السابقة ارتفاع نسبة الأطفال العاملين في الورش المهنية (القطاع غيـر المنظم) ٤٧% مما يدل على تدني مستوى الرقابة لمثل هذه الورش من قبل الجهات المـسؤولة، في حين تتدنى نسبة الأطفال العاملين في المصانع ويدل هذا على الالتزام من قبلهم في تطبيـق القوانين التي تعنى بمنع تشغيل الأطفال من هم دون سن السادسة عشرة، وتنظيمه لمن تتـراوح أعمارهم ما بين (١٦ – دون ١٨) سنة.

٤-١-٢- خصائص أسر الأطفال العاملين

يبين الجدول رقم (٣) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب بعض خصائص أسرهم من حيث: عدد أفراد الأسرة، ترتيب الطفل العامل بين الأخوة، عدد أفراد الاسرة العاملين باستثناء الطفل العامل، متوسط الدخل الشهري للأسرة . في حين يبين الجدول رقم (٤) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائص الوالدين من حيث: البقاء على قيد الحياة، العمر، المستوى التعليمي، المهنة.

جدول رقم (٣)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بعض خصائص أسرهم

المتغير		العدد	النسبة المئوية
عدد أفراد الأسرة	أقل من ٥ أفراد	١٧	١١,٣
	٥ – ٧ أفراد	٥٣	٣٥,١
	٨ – ١٠ أفراد	٦٢	٤١,١
	أكثر من ١٠ أفراد	١٩	١٢,٦
	المجموع	١٥١	١٠٠
الترتيب بين الأخوة	الأول	٣٣	٢١,٩
	الثاني	٢٦	١٧,٢
	الثالث	٤٢	٢٧,٨
	الرابع	١٦	١٠,٦
	الخامس فأكثر	٣٤	٢٢,٥
	المجموع	١٥١	١٠٠
عدد أفراد الأسرة العاملين باستثناء الطفل العامل	لا يوجد	٢٤	١٥,٩
	واحد	٦٢	٤١,١
	اثنان	٤٨	٣١,٨
	ثلاثة فأكثر	١٧	١١,٢
	المجموع	١٥١	١٠٠
متوسط الدخل الشهري للأسرة	١٠٠ دينار فاقل	١٥	٩,٩
	١٠١-١٥٠ دينار	٤١	٢٧,٢
	١٥١-٢٠٠ دينار	٤٢	٢٧,٨
	٢٠١-٢٥٠ دينار	١٥	٩,٩
	٢٥١-٣٠٠ دينار	٢٩	١٩,٢
	٣٠١ دينار فأكثر	٩	٦,٠
	المجموع	١٥١	١٠٠

يبين الجدول رقم (٣) أن (٤١,١%) من أسر الأطفال العاملين يبلغ عدد أفرادها (٨-١٠) أطفال، (١٢,٦%) أسر يبلغ عدد أفرادها ١٠ أفراد فأكثر. في حين بلغت نسبة الأسر التي تتكون من أقل من ٥ أفراد ومن (٥-٧) أفراد (١١,٣%) و(٣٥%) على التوالي. يتضح من ذلك أن الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تتصف بالحجم الكبير، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرقة ١٩٩٨؛ درويش ٢٠٠١؛ Saif, 2006) أما بالنسبة لترتيب الطفل العامل بين الأخوة فيلاحظ بأن أعلى نسبة من ترتيبهم بين الأخوة الثالث قد بلغت (٢٧,٨%)، في حين بلغت نسبة الذين ترتيبهم الأول (٢١,٩%)، ويبدو أن ترتيب الطفل العامل بين أخوته لا يشير إلى نمط معين.

فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة العاملين باستثناء الطفل العامل فيلاحظ بأن أعلى نسبة سجلت للذين يوجد في أسرهم عامل واحد (٤١,١%)، في حين سجلت في المرتبة الثانية الأسر التي يوجد فيها عاملان اثنان (٣١,٨%).

أما بخصوص الدخل الشهري للأسرة فتبين أن أعلى نسبة هي (٢٧,٨%) للأسر التي يتراوح دخلهم الشهري بين (١٥١- ٢٠٠) دينار، وأن (٢٧,٢%) من الأسر يتراوح دخلهم الشهري بين (١٠١-١٥٠) دينار، تليها (١٩,٢%) للأسر التي يتراوح دخلها الشهري ما بين (٢٥١- ٣٠٠) دينار، في حين تتساوى نسبة الأسر التي يتراوح دخلها الشهري من (١٠٠ دينار فأقل)، ومن (٢٠١- ٢٥٠) دينار.

٤-١-٣- خصائص الوالدين

تظهر بيانات الجدول رقم (٤) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب بعض خصائص الوالدين من حيث: البقاء على قيد الحياة، العمر، المستوى التعليمي، المهنة.

جدول رقم(٤)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بعض خصائص الوالدين

المتغير		الأب		الأم	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
البقاء على قيد الحياة	نعم	١٣٣	٨٨,١	١٤٦	٩٦,٧
	لا	١٨	١١,٩	٥	٣,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠	١٥١	١٠٠
العمر	اقل من ٤٠ سنة	١٧	١١,٣	٤١	٢٧,٢
	٤٠-٤٩ سنة	٦٠	٣٩,٧	٧٧	٥١,٠
	٥٠-٥٩ سنة	٣٨	٢٥,٢	٢٨	١٨,٥
	٦٠ سنة فأكثر	١٨	١١,٩	-	-
	متوفى	١٨	١١,٩	٥	٣,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠	١٥١	١٠٠
المستوى التعليمي	أمي	١٢	٧,٩	٢٨	١٨,٥
	أساسي	٩١	٦٠,٣	٨٦	٥٧,٠
	ثانوي	١٢	٧,٩	٢٨	١٨,٥
	دبلوم	٤	٢,٦	١	٧.
	جامعي	٦	٤,٠	٦	٤,٠
	متوفى	١٨	١١,٩	٥	٣,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠	١٥١	١٠٠
المهنة	يعمل	١٠٨	٧١,٥	٦	٤,٠
	لا يعمل	٢٥	١٦,٦	١٤٠	٩٢,٧
	متوفى	١٨	١١,٩	٥	٣,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠	١٥١	١٠٠

من حيث البقاء على قيد الحياة تبين أن (٨٨,١%) من الآباء لازالوا على قيد الحياة، في حين (٩٦,٧%) من الأمهات لازلن على قيد الحياة.

بالنسبة لعمر والدي الأطفال العاملين تبين أن (٣٩,٧%) من الآباء تتراوح أعمارهم مابين (٤٠-٤٩) سنة، وأن (٥١%) من أمهاتهم تتراوح أعمارهن (٤٠-٤٩) سنة، في حين تبلغ نسبة الآباء الذين هم أقل من ٤٠ سنة (١١,٣%) ونسبة الأمهات لنفس الفئة العمرية (٢٧,٢%) الأمر الذي يظهر الفرق بين أعمار الآباء والأمهات.

وعن مستوى تعليم والدي الطفل العامل، فإن نسبة التحصيل الأساسي لكلا الوالدين كانت مرتفعة (٦٠,٣%) للآباء (٥٧%) للأمهات. في حين لوحظ تدني نسبة التعليم الجـــامعي لـــديهم فكانت لكل من الآباء و الأمهات (٤%) ويلاحظ أن النسب التي تدل على المستويات التعليميـــة المتدنية أساسي فما دون هي أعلى من غيرها، مما يقودنا إلى نتيجة مؤداها أن عمل الأطفال يقل بزيادة المستوى التعليمي لوالدي الطفل العامل، والعكس صحيح وهذا اتفق مع دراسة كل مـــن (جمعة؛ ١٩٩٩، درويش؛ ٢٠٠١، الهلالات؛ ٢٠٠٣، والصانع؛ ٢٠٠٧).

أما بالنسبة للتوزيع النسبي للأطفال العاملين حسب متغير عمل الأب، فيلاحظ بأن نسبة الذين يعمل آباؤهم أعلى من نسبة الذين لا يعملون، فقد بلغت نسبة الـــذين يعملـــون (٧١,٥%)، والذين لا يعملون (١٦,٦%)، في حين كانت النتيجة عكس ذلك بالنسبة لأمهات الأطفال العاملين حيث بلغت نسبة الأمهات غير العاملات (٩٢,٧%) في حين بلغت نسبة الأمهات اللواتي يعملن (٤%).

٤-١-٤- ظروف العمل

يبين الجدول رقم (٥) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب ظروف العمل وتشمل: العمر عند بدء العمل، طبيعة العمل، عدد ساعات العمل اليومي، متوسط الأجر اليومي، العمـــل لدى الأقارب. بينما يبين الجدول رقم (٦) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حـــسب أســـباب العمل والحالة الدراسية، السبب الرئيس للعمل، الالتحاق بالدراســـة، التفكيـــر بـــالرجوع إلـــى المدرسة، أسباب ترك المدرسة. في حين يبين الجدول رقم (٧) التوزيع النسبي لأفـــراد عينـــة الدراسة حسب العمل من حيث استمرارية العمل، والشخص الذي شجع على العمل أول مرة. أما الجدول رقم (٨) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب طبيعة علاقات العمـــل والتعـــرض للإصابات والإيذاء أثناء العمل فقد اشتملت على تصرف صاحب العمل عند الوقوع في الخطـــأ، طبيعة العلاقة مع زملاء العمل، أنواع الاصابات التي تعرض لها الأطفال، المـــشاكل الـــصحية التي يعاني منها الأطفال العاملون، أنواع الإساءة والإيذاء التي يتعرض لها الطفل.

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ظروف العمل

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر عند بدء العمل	اقل من ١٢ سنة	١٢	٨,٠
	١٢- اقل من ١٥ سنة	١٢٦	٨٣,٤
	١٥- اقل من ١٨ سنة	١٣	٨,٦
	المجموع	١٥١	١٠٠
طبيعة العمل	بائع في محل	٣٦	٢٣,٨
	عامل	٢٩	١٩,٢
	بائع متجول	٣٢	٢١,٢
	حداد	٨	٥,٣
	ميكانيكي	٢٧	١٧,٩
	ديكور	٤	٢,٦
	راعي غنم	٣	٢,٠
	مساعد/عامل طوبار	٨	٥,٣
	كهرباء سيارات	٤	٢,٦
	المجموع	١٥١	١٠٠
عدد ساعات العمل اليومي	٣-٥ ساعات	١٠,٦	١٠,٦
	٦-٨ ساعات	٢٨,٥	٢٨,٥
	٩-١١ ساعة	٢١,٢	٢١,٢
	١٢-١٨ ساعة	٣٩,٧	٣٩,٧
	المجموع	١٥١	١٠٠
متوسط الأجر اليومي	١- اقل من ٣ دنانير	٣٩	٢٥,٨
	٣- اقل من ٥ دنانير	٦٤	٤٢,٤
	٥- اقل من ٧ دنانير	٤٢	٢٧,٨
	٧ دنانير فأكثر	٦	٤,٠
	المجموع	١٥١	١٠٠
العمل لدى الأقارب	احد أفراد الأسرة	٣٩	٢٥,٨
	احد الأعمام أو الأخوال	١٠	٦,٦
	احد الأقارب من بعيد	١٤	٩,٣
	لا يعمل لدى أقارب	٨٨	٥٨,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠

بالنسبة للعمر عند البدء بالعمل يبين الجدول أن غالبية الأطفال العاملين بدءوا العمل في سن (١٢- أقل من ١٥) سنة، في حين تكاد تكون نسبة العمر عند بدء العمل في كل من المرحلة العمرية (أقل من ١٢) سنة و (١٥- أقل من ١٨) سنة متقاربة جداً فهي على التوالي (٨%) و (٨,٦%).

كما يشير الجدول السابق إلى التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب ظروف العمل، فيلاحظ أن نسبة الذين يعملون كباعة في محلات قد بلغت (٢٧%)، ثم العاملين كباعة متجولين (٢١,٢%)، ثم العمال (١٩,٢%)، ثم العاملين في مجال ميكانيك السيارات (١٧,٩%)، في حين

تساوت نسبة العاملين في مجالي الحدادة ومساعد/ عامل طوبار (٥,٣%)، وكما تساوت نسبة العاملين في مجالي الديكور و كهرباء السيارات أيضاً في نسبة الالتحاق بـ (٢,٦%)، أخيراً كانت نسبة العاملين في مجال رعي الغنم حيث سجلت (٢%).

كما يبين الجدول أن (٣٩,٧%) من الأطفال العاملين يعملون لساعات يتراوح عددها بين (١٢-١٨) ساعة، في حين (٢٨,٥%) يعملون (٦-٨) ساعات يومياً، و(٢١,٢%) يعملون بمعدل (٩-١١) ساعة يومياً، بذلك نلاحظ أن معظم الأطفال يعملون أكثر من ٦ ساعات يومياً، وهذا يتعارض مع المادة ٧٥ من قانون العمل على منع تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات يومياً بشرط أن يعطى فترة للراحة لاتقل عن ساعة واحدة بعد عمل أربع ساعات متصلة كما منعت هذه المادة تشغيل الحدث بين الساعة الثامنة مساءاً والسادسة صباحاً وفي الأعياد الدينية والعطل الرسمية والأسبوعية (أبو نجمة، والقدومي، ٢٠٠٣). وتتفق هذه النتائج مع دراسة (درويش، ٢٠٠١؛ الهلالات، ٢٠٠٣؛ Saif, 2006) حول ارتفاع عدد ساعات العمل التي يقوم بها الطفل يومياً.

ويلاحظ من بيانات الجدول أيضاً أن هناك (٤٢,٤%) من الأطفال العاملين يتراوح متوسط الأجر اليومي الذي يتقاضونه من ٣ - أقل من ٥ دنانير، وأن مانسبته (٢٧,٨%) من الأطفال يتقاضون أجراً يومياً يتراوح ما بين ٥ - أقل من ٧ دنانير، في حين تنخفض نسبة الأطفال الذين يتقاضون أجراً يومياً ٧ دنانير فأكثر إلى (٤%). نلاحظ من ذلك أن العلاقة التي تربط بين معدل ساعات عمل الطفل ومتوسط دخله هي علاقة عكسية.

بالنسبة للعمل لدى الأقارب نلاحظ أن النسبة الكبرى من الأطفال العاملين لا يعملون لدى الأقارب حيث بلغت نسبتهم (٥٨,٣%)، تليها نسبة الأطفال الذين يعملون لدى أحد أفراد الأسرة بنسبة (٢٥%)، في حين تنخفض نسبة الذين يعملون لدى أحد الأعمام أو الأخوال إلى (٦,٦%).

جدول رقم (٦)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أسباب العمل والحالة الدراسية

المتغير		**العدد**	**النسبة المئوية**
السبب الرئيس للعمل	الحاجة المالية للأسرة	٦٦	٤٣,٧
	وفاة الأب	٨	٥,٣
	عدم قدرة الأب على العمل	٧	٤,٦
	عدم القناعة بالدراسة	٤٥	٢٩,٨
	لأتمكن من تلبية حاجاتي	١٤	٩,٣
	لأتعلم مهنة	٦	٤,٠
	أخرى	٥	٣,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠
الالتحاق بالدراسة	نعم	٢	١,٣
	لا	١٤٩	٩٨,٧
	المجموع	١٥١	١٠٠
التفكير بالرجوع للمدرسة	نعم	٣٤	٢٢,٥
	لا	١١٥	٧٦,٢
	ملتحق حاليا	٢	١,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠
أسباب ترك المدرسة	لمساعدة الأهل مادياً	٧٢	٤٧,٧
	لبعد المسافة بين المدرسة والمنزل	١١	٧,٣
	عدم القدرة على تحمل التكاليف الدراسية	١١	٧,٣
	سوء التحصيل الدراسي	٣٨	٢٥,٢
	سوء المعاملة من قبل المدرسين	١٥	٩,٩
	غير ذلك	٢	١,٣
	ملتحق حاليا	٢	١,٣
	المجموع	١٥١	١٠٠

أما أسباب العمل تظهر البيانات أعلاه تعدد وتنوع الأسباب التي تدفع الأطفال للالتحاق بسوق العمل، وبشكل أكثر تفصيلاً يظهر أن الحاجة المالية للأسرة هي أكثر الأسباب وبلغت نسبتها (٤٣,٧%)، تليها عدم القناعة بالدراسة بنسبة (٢٩,٨%)، ويليها التمكن من تلبية الحاجات الشخصية بنسبة (٩,٣%)، ثم يأتي ما تبقى من أسباب لتحتل نسب مختلفة حسب ظروف كل طفل وهي على التوالي وفاة الأب، عدم قدرة الأب على العمل، تعلم مهنة، أسباب أخرى.

يتضح لنا من النتائج السابقة أن مساعدة الأهل مادياً هي من أهم وأبرز الأسباب التي تدفع بالأطفال للعمل وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة كل من (الجارحي، ١٩٩٤؛ Kenny,1997؛ الهلالات، ٢٠٠٣،Saif, 2006)، أما عن عدم القناعة بالدراسة فتتفق هذه النتيجة مع ما توصل

إليه (Mendelievich, 1997) في أن الفقر والرغبة في مساعدة الأهل مادياً والفشل الدراسي هي من أسباب عمل الطفل.

أما بالنسبة للالتحاق بالدراسة فيتضح لنا وفق ما هو مبين في الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من الأطفال العاملين هم غير ملتحقين بالدراسة (٩٨,٧%)، تتفق هذه مع ماتوصل إليه (الصانع، ٢٠٠٧) حيث كانت نسبة الأطفال العاملين من فئة البدون غير الملتحقين بالدراسة هي الأكبر وبلغت (٧٨,٥%). وأن النسبة الأكبر منهم أيضاً لا يفكرون في العودة للدراسة (٧٦,٢%).

أما أسباب ترك المدرسة فتوضح البيانات أن مساعدة الأهل مادياً يعد من أهم الأسباب لترك المدرسة وبلغت نسبته (٤٧,٧%)، في حين نجد أن سوء التحصيل الدراسي تليها بنسبة (٢٥,٢%)، وتأتي في المرتبة الثالثة سوء المعاملة من قبل المدرسين، وهذا يؤكد ما جاء في الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال عام ٢٠٠٧ في أن سوء معاملة المدرسين للطلبة يشكل سبباً رئيسياً لترك المدرسة والتوجه للعمل.

جدول رقم (٧)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل

المتغير		العدد	النسبة المئوية
استمرارية العمل	دائم	٨٣	٥٥,٠
	مؤقت	٥٠	٣٣,١
	(متقطع (عرضي	١٨	١١,٩
	المجموع	١٥١	١٠٠
الشخص الذي شجع على العمل أول مرة	أحد أفراد الأسرة	٩٦	٦٣,٦
	أحد الأقارب	١٢	٧,٩
	أحد الأصدقاء	١١	٧,٣
	غير ذلك	١	٠,٧
	لم يشجعني احد	٣١	٢٠,٥
	المجموع	١٥١	١٠٠

وعن استمرارية العمل فقد تبين أن (٥٥%) يعملون بشكلٍ دائم، فيما (٣٣,١%) يعملون بشكل مؤقت، في حين كانت النسبة الأقل هي للذين يعملون بشكل عرضي بلغت (١١,٩%).

ويلاحظ أن (٦٣,٦%) من الأطفال العاملين قام أحد أفراد الأسرة بتشجيعهم على العمل أول مرة، في حين أن (٢٠,٥%) من الأطفال العاملين لم يشجعهم أحد على العمل، بل نبع التشجيع من ذاتهم، فيما جاء التشجيع من أحد الأقارب (٧,٩%)، ومن الأصدقاء (٧,٣%).

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة علاقات العمل والتعرض للإصابات والإيذاء أثناء العمل

المتغير		العدد	النسبة المئوية
تصرف صاحب العمل عند الوقوع بالخطأ	ضرب	٩	٦,٠
	شتم	١٥	٩,٩
	نصح	١١٩	٧٨,٨
	الطرد	١	٠,٧٠
	غير ذلك	٧	٤,٦
	المجموع	١٥١	١٠٠
طبيعة العلاقة مع زملاء العمل	جيدة	٧٦	٥٠,٣
	عادية	٧٥	٤٩,٧
	المجموع	١٥١	١٠٠
أنواع الإصابات التي تعرض لها الأطفال	جروح سطحية أو عميقة	٤٤	٢٩,١
	كسور	١٤	٩,٣
	الحروق	١٢	٧,٩
	غير ذلك	٧	٤,٦
	لم أتعرض لإصابات	٧٤	٤٩,٠
	المجموع	١٥١	١٠٠
المشاكل الصحية التي يعاني منها الأطفال العاملين	مشاكل التنفس	١٣	٨,٦
	التعب والإرهاق	١١	٧,٣
	الحمى	٣	٢,٠
	أخرى	٣	٢,٠
	لا أعاني من مشاكل صحية	١٢١	٨٠,١
	المجموع	١٥١	١٠٠
أنواع الإساءة والإيذاء الذي يتعرض لها الطفل	بدنية	٥	٣,٣
	لفظية	٢١	١٣,٩
	نفسية	٤	٢,٦
	لا أعاني من الإيذاء أو الإساءة	١٢١	٨٠,١
	المجموع	١٥١	١٠٠

فيما يتعلق بتصرف صاحب العمل عند الوقوع بالخطأ نجد أن أغلب الأطفال العاملين يحصلون على النصح من قبل صاحب العمل (٧٨,٨%) و(٩,٩%) يعاقب بالشتم، يتفق هذا مع ما توصلت إليه (درويش، ٢٠٠١) تماماً حيث كانت النسب في دراستها بنفس الترتيب على النحو الآتي (٧١,٥% للنصح، ١٢% للشتم). و(٦%) يعاقب بالضرب.

بالنسبة لطبيعة العلاقة مع زملاء العمل فلوحظ أن (٥٠,٣%) يقيمون علاقات جيدة مع زملائهم، في حين أن (٤٩,٧%) منهم على علاقة عادية مع زملائهم، وهذا يتعارض مع ما توصلت إليه نتيجة (درويش، ٢٠٠١) حيث كانت النسبة الأعلى لمن يقيمون علاقات عادية مع

زملائهم (٤٩%) و(٢٤%) يقيمون علاقات جيدة مع زملائهم، في حين (٧%) منهم على علاقة سيئة وفق ما جاء في دراستها.

أما عن الإصابات التي تعرض لها الأطفال أثناء العمل نجد أن (٤٩%) منهم لم يتعرض لأية إصابات إما لتوفر شروط الصحة والسلامة العامة في مكان العمل أو لحرصه على نفسه أو لسهولة العمل الذي يقوم به، في حين أن (٢٩,١%) منهم تعرض إلى جروح سطحية أو عميقة، تليها باقي الإصابات بنسب مختلفة كالكسور والحروق وغيرها من الإصابات.

كما وتبين نتائج الجدول (٨/٤) أن (٨٠,١%) من الأطفال العاملين لايعانون مـــن أيـــة مشاكل صحية، في حين أن (٨,٦%) منهم يعانون من مشاكل بالتنفس، و(٧,٣%) منهم يشكون التعب والإرهاق.

أما عن مدى تعرض الأطفال العاملين للإساءة فلوحظ أن (١٩,٩%) فقط منهم قد ســـبق وأن تعرض للإساءة، أما عن أنواع الإساءة والإيذاء التي يتعرض لها الطفل العامل فتظهر نتائج الجدول السابق أن (١٣,٩%) تعرض إلى الإيذاء اللفظي، يليها الإيذاء البدني والنفـــسي علـــى التوالي بنسبة (٣,٣%، ٢,٦%).

٤-٢ الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال

توضح بيانات الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين للأطفال العاملين على فقرات مقياس الآثار الاجتماعية، حيث بلغ متوسط الإجابات (٣,٧٨).

جدول رقم (٩)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات مقياس الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال وكان عددها ٣١ فقرة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية
أحب إسعاد الآخرين حتى ولو كان على حساب سعادتي	٤,١٩	١,٠٣	١٠
أشعر بثقة عالية بنفسي	٤,٠١	١,١٩	١٢
أحترم الآخرين	٤,٦٠	٠,٧٨	٦
لا أحب ضرب الآخرين	٤,٥٧	٠,٨٦	٨
لا أرغب بالتعدي على الآخرين	٤,٥٩	٠,٩٥	٧
أحافظ على ممتلكات الآخرين	٤,٧٥	٠,٦٤	٢
أتجنب السرقة	٤,٩٣	٠,٢٥	١
أتحدث مع الآخرين بلطف	٤,٦٦	٠,٧٥	٤
لاأسهر لأوقات متأخرة من الليل	٣,٨٥	١,٠٨	١٦
تسود المحبة والتعاون داخل أسرتي	٤,٢٤	١,١٤	٩
عندما أكبر سوف أصبح شخصا مهما	٣,٣٧	١,٠٤	٢٣
لدي القدرة على حل مشاكلي	٣,٣٦	١,١٤	٢٢
لا أشعر بالإحراج عند الحديث مع الناس	٣,٦٨	١,١٢	١٩
أحب نفسي كما أنا	٣,١٥	١,٣٥	٢٤
أستطيع تحقيق أهدافي بسهولة	٣,٨٩	١,٤٣	١٤
لا أتعاطى الكحول والحبوب الضارة والمهدئات	٤,٦٤	١,٠٤	٥
لا أحب استخدام المزاح المؤذي	٤,٧١	٠,٧٤	٣
لا استخدم الألفاظ السيئة	٣,٩٧	١,٢٩	١٣
أكسبني العمل مهارات وخبرات مهمة	٣,١٤	١,٦٠	٢٥
هل أجبرت على العمل من قبل أسرتك دون رغبتك	٣,٨١	١,٥٦	١٧
هل منعك العمل من متابعة تعليمك	٣,٥٩	١,٥١	٢١
حرمني العمل من فرصة الحصول على مستقبل أفضل	٤,٠١	١,٤٢	١١
أفكر بالعودة للمدرسة وترك العمل	٣,٠٣	١,٥٥	٢٦
أكسبني عملي احترام الآخرين	٣,٠٢	١,٦٤	٢٧
يوجد مضايقات في العمل من قبل أحد المصادر الرسمية مثل (الشرطة، مفتشي العمل)	٣,٨٩	١,٤٠	١٥

أتبادل الزيارات مع زملائي بالعمل في الإجازات والعطل	٢,٩١	١,٤١	٢٨
زاد العمل من مشاركتي في المناسبات الاجتماعية والدينية	٢,٩٠	١,٢٢	٢٩
قلل العمل من فرصة استمتاعي بممارسة هواياتي	٣,٨١	١,٢٧	١٨
أتردد على أماكن الترفيه كمقاهي الإنترنت وصالات البلياردو	٣,٦٥	١,٤٢	٢٠
مكنني عملي من اقتناء بعض الأدوات والأجهزة التي تساعد في القضاء على وقت الفراغ (خلوي، كمبيوتر،.....)	٢,١٢	١,٣٤	٣٠
وجودي في العمل يعتبر من الترفيه	١,٩٣	١,١٨	٣١
الكلي	٣,٧٨	٠,٣٥	---

يلاحظ من الجدول رقم (٩) توجه الأطفال العاملين نحو إقامة علاقات اجتماعية جيدة مع الآخرين بشكل عام آخذين بعين الاعتبار لبعض الفروق الفردية لكل طفل والتي تختلف من واحد لآخر، ويمكن ترتيب الآثارالاجتماعية الإيجابية في مجال العلاقات حسب ما أبرزتها نتائج الجدول تنازلياً حسب درجة أهميتهاعلى النحو الآتي:

١. مكن العمل الطفل العامل من اقتناء بعض الأدوات والأجهزة التي تساعد في القضاء على وقت الفراغ (خلوي، كمبيوتر،.....).
٢. وجود الطفل العامل في العمل يعتبر من الترفيه.
٣. زاد العمل من مشاركة الطفل العامل في المناسبات الاجتماعية والدينية.
٤. يتبادل الطفل العامل الزيارات مع زملائه بالعمل في الإجازات والعطل.
٥. أكسب العمل الطفل العامل احترام الآخرين.
٦. تفكير الطفل العامل بالعودة للمدرسة وترك العمل.
٧. أكسب العمل الطفل العامل مهارات وخبرات مهمة.
٨. محبة نفسه كما هو.
٩. النظر بإيجابية للمستقبل (عندما أكبر سوف أصبح شخصا مهما).
١٠. القدرة على حل مشاكله.

مما سبق يمكننا الوصول إلى نتيجة مؤداها أنه وبالرغم من وجود الطفل العامل في أماكن محاطة بالمخاطر والمساوئ، إلا أنه وكما أظهرت نتائج الجدول أعلاه أنه قد تمكن من إيجاد علاقات اجتماعية جيدة سواء على الصعيد الأسري أو على صعيد العمل، وهناك اتفاق مع هذه النتيجة ودراسات أخرى منها (مرقة، ١٩٩٨) التي توصلت إلى أن الطفل العامل يقيم علاقات اجتماعية جيدة مع صاحب العمل والعمال الآخرين. من جهة أخرى تتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الصانع، ٢٠٠٧) حيث لاحظ الباحث وجود آثار اجتماعية سلبية من وجهة نظر الأطفال العاملين.

٤-٣ الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين للأطفال العاملين على فقرات مقياس الآثار الاقتصادية، حيث بلغ متوسط الإجابات (٣,٦٥).

جدول رقم (١٠)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات مقياس الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية
أعتمد على نفسي لانجاز أعمالي	٤,١٥	٠,٨٤	٣
لدي القدرة على الصبر لانجاز الأعمال	٤,١٧	٠,٨٠	٢
أتعاون مع زملائي لإنجاز الأعمال	٤,١٨	٠,٨٦	١
لا أتذمر من العمل مهما كان نوعه أو صعوبته	٣,٧٦	١,١٢	٥
أتقن الأعمال التي تحتاج لدقة وتركيز	٣,٧٤	١,١٠	٦
أشعر بالقناعة من الأجر الذي أحصل عليه	٣,٠٥	١,٥٨	١٠
لا أعمل لساعات طويلة	٣,٣٦	١,٤٠	٧
عملي يؤمن لي مستقبل جيد	٣,١٧	١,٥٠	٩
ساعدني عملي في تحسين المستوى الاقتصادي لأسرتي	٣,٢٦	١,٣٧	٨
أحب عملي ولا أرغب بتغييره	٢,٨٩	١,٤٥	١١
لي الصلاحية في صرف الأجر الذي أحصل عليه	٢,٨٣	١,٣٤	١٢
لدي طموح لتحقيق مستقبلي المهني	٤,٠١	١,١٨	٤
الكلي	٣,٦٥	٠,٦٩	---

يلاحظ بشكل عام من بيانات الجدول السابق وجود آثار اقتصادية إيجابية من وجهة نظر الأطفال العاملين حيث بلغ متوسط الإجابات (٣,٦٥)، نوردها مرتبة حسب درجة أهميتها، على النحو الآتي:

١. تعاون الطفل العامل مع زملائه لإنجاز الأعمال.

٢. قدرة الطفل العامل على الصبر لحين إنجاز الأعمال.

٣. اعتماد الطفل العامل على نفسه لإنجاز أعماله.

٤. طموح الطفل العامل لتحقيق مستقبله المهني.

٥. عدم تذمر الطفل العامل من العمل مهما كان نوعه أو صعوبته.

٤-٤ الآثار الصحية لعمالة الأطفال

توضح بيانات الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين للأطفال العاملين على فقرات مقياس الآثار الصحية، حيث بلـــغ متوســـط الإجابـــات (٣,٥٩).

جدول رقم (١١)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات مقياس الآثار الصحية لعمالة الأطفال

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية
أهتم بنظافة ملابسي	٤,٥٨	٠,٧٣	٢
أهتم بنظافة أسناني	٤,٠٩	١,١٧	٦
أهتم بنظافة أظافري	٤,٤٢	٠,٨٤	٤
أغسل يدي قبل تناول الطعام	٣,٩١	١,٠٤	٨
عندما أمرض أراجع الطبيب	٣,٣٦	١,٢٢	١٤
أتناول ثلاث وجبات غذائية في اليوم	٣,٧٩	٠,٩٥	١٠
أحرص على أخذ قسط كاف من النوم	٣,٧٤	١,١٤	١١
لا أقوم بحمل أحمال ثقيلة	٣,٤٢	١,٢٣	١٣
يتوفر مرافق صحية في مكان العمل	٣,٨٧	١,٦٢	٩
يتوفر ماء صالح للشرب في مكان العمل	٤,٠	١,٤٦	٧
أتعرض لأشعة الشمس صيفا	١,٨١	١,١٩	١٩
أتعرض للبرد القارص شتاءا	١,٨٥	١,٢٤	١٨
يتناسب عملي مع قدرتي الجسمية والصحية	٣,٧٤	٠,٨٦	١٢
أشعر بالإرهاق والتعب والإجهاد في العمل	٢,٥١	١,٢٢	١٦
عند تعرضي لإصابة أو جروح آخذ فترة راحة من العمل	٣,٢٨	١,٥٠	١٥
تعرضت للكسور والجروح والرضوض أثناء العمل	٤,٣١	١,١٤	٥
تعرضت للإصابة بأمراض صدرية أو جلدية أو في العينين أو الأذنين	٤,٦٨	٦٨،٠	١
يسبب لي العمل آلام في البطن والظهـــر والـــصدر والعضلات	٤,٤٣	٠,٩٦	٣
أمارس الرياضة ثلاث مرات أسبوعيا	٢,٤٢	١,٣٥	١٧
الكلي	٣,٥٩	٠,٥٠	---

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن الأطفال العاملين لا يتعرضون إلـــى كثيـــر مـــن المخاطر الصحية السلبية، حيث بلغ متوسط الإجابات (٣,٥٩)، إلا أن بيانات الجدول أعلاه تبين أن الأطفال العاملين يتعرضون لبعض المخاطر الصحية السلبية، نورد أهم تلك المخاطر تنازلياً حسب درجتها، على النحو الآتي:

١. التعرض لأشعة الشمس صيفاً، والبرد القارص شتاءاً.

٢. التسبب في آلام في البطن والظهر والصدر والعضلات.

٣. الشعور بالإرهاق والتعب والإجهاد بالعمل.

٤. التعرض للكسور والجروح والرضوض أثناء العمل.

الفصل الخامس

(الخلاصة والتوصيات)

الفصل الخامس

(الخلاصة والتوصيات)

٥-١ الخلاصة

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأطفال العاملين في منطقة سحاب، والكشف عن الأسباب التي دفعت بالأطفال العاملين للالتحاق بسوق العمل، بالإضافة إلى التعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في منطقة سحاب. ولتحقيق الأهداف المدرجة أعلاه تم تطوير استمارة تحتوي على عدة محاور. وقد تكونت عينة الدراسة من ١٥١ طفل عامل من المراجعين لمركز الدعم الاجتماعي في سحاب، وكان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

أولاً الخصائص العامة للأطفال العاملين:

- العمر: أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من الأطفال العاملين هم من الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٥ – أقل من ١٨ حيث كانت ٦١,٦%، اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه ابراهيم سيف في دراسته عام ٢٠٠٢ حيث توصل إلى أم معدل عمر الأطفال العاملين هو ١٥ سنة.
- المستوى التعليمي: كانت الغالبية العظمى من الأطفال العاملين من المرحلة الأساسية، ومن الذين يقرؤون ويكتبون، حيث سجلت النسب على التوالي ٧٧,٥%، ١١,٩%، واتفق هذا مع نتيجة دراسة (الهلالات، ٢٠٠٣).
- مكان السكن: بينت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف الأطفال العاملين يسكنون داخل مدينة سحاب، حيث بلغت نسبتهم ٥١%.

- مكان العمل: إن غالبية الأطفال يعملون في الورش المهنية ٤٧%، يليها الأطفال الذين يعملون كباعة متجولون ٢١,٢%، ومن ثم العاملون في المحلات التجارية ٢٠,٥%.

ثانياً الخصائص العامة لأسر الأطفال العاملين:

- ينتمي معظم الأطفال العاملين إلى أسر تتصف بالحجم الكبير ٨ -١٠ أفراد حيث بلغت نسبتهم ٤١,١% ، وتدني المستوى الاقتصادي و التعليمي، فقد بلغ متوسط الدخل الشهري لغالبية الأسر ضمن الفئة ١٥١ – ٢٠٠ دينار أي مانسبته ٢٧,٨% ،إذا ما تم ربط هذه النتيجة مع ماسبق بانتماء الأطفال العاملين إلى أسر تتصف بالحجم الكبير نسبياً، وهذا يتفق مع النتيجة التي توصل إليها جمعة (١٩٩٩)، الذي أكد فيها على أن العامل الاقتصادي وتدني المستوى التعليمي للأسر كانت إحدى المحاور الأولية لدخول الأطفال في سوق العمل، أما بالنسبة للمستوى التعليمي لكل من والدي الأطفال العاملين فقد كانت متدنية، فقد بلغت نسبة التعليم الأساسي للآبآء والأمهات على التوالي ٦٠,٣%، ٥٧%.

ثالثاً ظروف العمل:

- تبين أن أغلب الأطفال العاملين قد اتجهوا إلى سوق العمل في سن مبكرة فقد بلغت نسبة الذين اتجهوا إلى سوق العمل ضمن الفئة العمرية ١٢ – أقل من ١٥ سنة ٨٣,٤%، ويعملون لساعات طويلة فقد بلغت النسبة الأكبر للذين يعملون من ١٢– ١٨ ساعة ٣٩,٧%، وبأجور منخفضة بنسبة ٤٢,٤% للذين تتراوح أجورهم مابين ٣ – أقل من ٥ دنانير.
- لوحظ أن أبرزالأسباب الرئيسية التي تدفع بالأطفال بالالتحاق في سوق العمل في سن مبكرة هي مساعدة الأهل مادياً ٤٣,٧%، وعدم القناعة بالدراسة ٢٩,٨%. في حين كانت أبرز الأسباب التي دفعت بالطفل لترك المدرسة، لمساعدة الأهل مادياً بنسبة

٤٧,٧%، سوء التحصيل الدراسي ٢٥,٢%. نلاحظ أن هناك عامل مشترك مابين الالتحاق بسوق العمل وترك المدرسة بالنسبة للطفل العامل ألا وهو الحاجة المالية للأسرة، فإن الضائقة المالية التي تعاني منها الأسر، وعدم كفاية الدخل في تحقيق مستلزماتها الأمر الذي جعل دخل الطفل مهماً حيث يساهم حتى ولو بشكل بسيط في تغطية نفقات الأسرة المتزايدة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Mendelivich, 19997) في أن الفقر والرغبة في مساعدة الأهل هي إحدى الأسباب المؤدية لعمل الأطفال.

- بالنسبة لتشجيع الطفل على العمل لأول مرة فقد كان من قبل أحد أفراد الأسرة ٦٣,٦%.
- تبين النتائج أن أرباب العمل يقومون بنصح الأطفال عند ارتكابهم لأي خطأ بنسبة ٧٨,٨%، وهذا يعد برأي الباحثة مؤشر إيجابي يدل على الوعي الذي يتحلى به أصحاب العمل.
- كما أن النتائج تظهر أن الطفل العامل يتعرض لصنوف متعددة من المخاطر أثناء العمل كالجروح السطحية أو العميقة بنسبة ٢٩,١%، والكسور بنسبة ٩,٣%، والحروق بنسبة ٧,٩%.

رابعاً: الآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية لعمالة الأطفال

أظهرت نتائج مقياس الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم إلى توجههم نحو إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، سواء مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو زملاء العمل. وكان من أبرز هذه الآثار الإيجابية للعمل اكساب الطفل العامل مهارات وخبرات مهمة يستفيد منها في حياته كالقدرة على حل مشاكله بنفسه، كما أكسبه احترام الآخرين. لعل أكثر هذه إيجابية من وجهة نظر الباحثة هي أن الأطفال العاملين الذين أجابوا على مقياس الآثار الاجتماعية أبدو رغبة عالية بالعودة إلى المدرسة ويعود الفضل بهذا للجهود

المتميزة التي يبذلها مركز الدعم الاجتماعي من خلال التشبيك مع وزارة التربية والتعليم، وانشاء صفوف ثقافة المتسربين.

ومع ذلك فإنه يوجد بعض الآثار الاجتماعية السلبية لوجود الطفل في سوق العمل، ومنها أن وجوده في العمل لا يعتبر من الترفيه وذلك لتواجده في أماكن عمل يطفو عليها سمة القساوة، وبسبب عمله وطول الساعات التي يقضيها هناك، لايتمكن الطفل من المشاركة في المناسبات الاجتماعية والدينية.

أما بالنسبة لمحور الآثار الاقتصادية أيضاً وجد الأطفال العاملين أن هناك آثار إيجابية، كالتعاون مع الزملاء لإنجاز الأعمال، كما أن العمل جعله يتحلى بالصبر لإنجاز العمل بدقة، وزاد من طموحه لتحقيق مستقبله المهني. ولكن مع وجود كل هذه الجوانب الإيجابية للعمل إلا أن الطفل العامل لازال لايمتلك الصلاحية في التصرف في أجره كما يرغب، ونستذكر هنا أحد أهم وأبرز الأسباب التي دفعت بالطفل إلى العمل هي حاجة أسرته المادية، وسوء الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها، ما أدى بالطفل إلى الرضا بالأجر الذي يحصل عليه رغم عدم قناعته به.

كما أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأطفال العاملين على محور الآثار الصحية لعمالة الأطفال أن الأطفال العملين لديهم توجه إيجابي للاهتمام بنظافتهم الشخصية كالاهتمام بنظافة ملابسهم، ونظافة أظافرهم، والاهتمام بتناول ثلاث وجبات رئيسية، والتوجه نحو ممارسة الرياضة ثلاث مرات أسبوعياً. وهذا يعود للدور الإيجابي الذي يقوم به كادر مركز الدعم الاجتماعي في رفع الوعي الصحي لهؤلاء الأطفال من خلال عقد البرامج التدريبية التوعوية في المجال الصحي، كما أدى تواصل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في المركز مع أرباب العمل إلى تحسن بيئة العمل التي يتواجد فيها الأطفال، فأظهرت النتائج توفر مرافق صحية وماء صالح للشرب في مكان العمل، وأن العمل الذي يقوم به الأطفال يتناسب مع قدراتهم الجسمية والصحية.

إلا أن هذا لا يعني عدم تعرض الطفل العامل لبعض المخاطر أثناء العمل، كـالتعرض لأشعة الشمس صيفاً والبرد القارص شتاءً، والشعور بالإرهاق والتعب والإجهاد بالعمـل، ولـم يحميهم من إصابات العمل والأمراض؛ كالإصابة بالأمراض الصدرية، وأمراض الجلد والعيون، والتعرض للكسور والجروح والرضوض أثناء العمل. ويعود ذلك لعملهم في ورش مهنية غيـر محمية.

٥ -٢ دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الأطفال العاملين :

لابد من وضع مقترح وتصور لدور الأخصائي الاجتماعي في التدخل للعمل على الحد من انتشار هذه الظاهرة في مجتمعاتنا المحلية، ومنع أبنائنا من الانخراط المبكر في سوق العمل. لذلك ينبغي على الأخصائي الاجتماعي عند بدايه عمله أن يكون على دراية بثقافة وتقاليد أفراد المجتمع وقيمهم ليتسنى له تحديد الأسلوب الأنسب ليتعامل معهم، ولاختيار الطريقـة المناسـبة للتدخل مما يجعلهم قادرين على تقبله، وتقبل أفكاره ودوره، هذا من جهة ومن جهة أخرى عليه أن يكون ملماً بكافة القوانين والتشريعات التي تتعلق بالأطفال وحقوقهم حتى يكون قادراً علـى مقارنة الواقع ما يجب أن يكون عليه (درويش، ٢٠٠١)، ولعل أبرز وأهم الإتفاقيات التي تحدثت في هذا الصدد هي الإتفاقية التي وضعتها منظمة العمل الدولية رقم (١٨٢) بشأن حظـر أسـوأ أشكال عمل الأطفال والتي كان فيها المادة رقم (٧) هي أهم ما في هذا الخصوص والتي نصت في مجملها أن يعتبر التعليم الأساس في القضاء على عمل الأطفال وذلك باتخاذ تـدابير فعّالـة ومحددة زمنياً ومن هذه التدابير :

(١) الحيلولة دون انخراط الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال.

(٢) توفير المساعدة المباشرة الضرورية والملائمة لانتشال الأطفال من أسوأ أشكال عمـل الأطفال وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعياً.

(٣) ضمان حصول جميع المنتشلين من أسوأ أشكال عمل الأطفال على التعليم المجاني الأساسي وعلى التدريب المهني حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً.

(٤) تحديد الأطفال المعرضين بشكل خاص للمخاطر وإقامة صلات مباشرة معهم.

(٥) أخذ الوضع الخاص بالفتيات بعين الإعتبار (منظمة العمل الدولية ووزارة العمل، ٢٠٠٧).

هناك مقولة شهيرة تقول: درهم وقاية خير من قنطار علاج و كذلك دور الاخصائي الاجتماعي في التدخل المهني فإنه يعتمد على هدفين أساسيين من عمله الهدف الوقائي وهو التدخل الذي يقع ضمن خطط وبرامج طويلة المدى، أي قبل وقوع المشكلة أي قبل التسرب المدرسي للأطفال والتوجه إلى سوق العمل حيث يأخذ الأخصائي الاجتماعي بعقد جلسات الوعي والارشاد للأطفال وذويهم حول حقوق الأطفال وواجباتهم تجاه أنفسهم ومجتمعهم وتوعيتهم بأهمية العملية التعليمية، ومن جهة أخرى توعيتهم بخطورة العمل في سن مبكرة، وآثاره السلبية على صحتهم النفسية والجسدية ونمائهم العقلي. أما الهدف العلاجي وهو التدخل الذي يقع ضمن خطط وبرامج قصيرة المدى، أي يأتي بعد وقوع المشكلة فيأخذ الأخصائي الاجتماعي بالتفكير بأفضل الوسائل والأساليب التي يمكن اتباعها للتصدي للظاهرة في سبيل تقليص رقم الأطفال العاملين (الهلالات، ٢٠٠٣)، ولعل أبرز ما يمكن عمله في هذا الصدد هو مساعدة أهالي الأطفال في تحسين ظروفهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية ولابد من التركيز على الظروف الاقتصادية والتي أكدت العديد من الدراسات أن العامل الاقتصادي يعتبر العامل الأول في ظهورها (درويش، ٢٠٠١)، وإثارة الرأي العام والجهات المعنية كالسلطات المحلية والمجالس النيابية والسلطات القضائية وتوعيتهم وإرشادهم لمدى خطورة عمالة الأطفال على الأطفال أنفسهم وعلى مجتمعاتهم بما ينجم عن العمالة من مشكلات اجتماعية متنوعة كانتشار الجرائم والسرقات والانحراف الأخلاقي، وبالتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالظاهرة (الرسمية وغير

الرسمية)، من أجل توحيد الجهود الوطنية في التصدي للظاهرة حرصاً علـى تفـادي تكـرار تجارب فشلت في ذلك، هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على تنظيم الجهود التي تبذل مـن قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة بحبث تتخذ صفة الجدية والتنظيم والاستمرارية، فهناك العديد من القوانين والأنظمة بحاجة إلى تفعيل، وبعضها بحاجة إلى تجديد.

مما سبق نستنتج أن جميع الاجراءات والاقتراحات وحتى البرامج التي يمكن اقتراحها وتصورها كحلول للظاهرة هي كل متكامل، لا يمكن فصل إحداها عن الأخـرى، وحتـى يوصـف دور الأخصائي الاجتماعي بالنجاح عليه أن يعمل ضمن مبادئ العمـل الاجتمـاعي، وأن يتحلـى بالأخلاق المهنية.

٥-٣ التوصيات والمقترحات:

بناءً على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالآتي:

- الاستمرار في بحث ودراسة ظاهرة عمالة الأطفال وتناول آثارها على الطفـل العامـل وأسرته ومجتمعه من كافة النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والنفسية. وفي المجالات المختلفة كالمجال الزراعي، والصناعي، والمهني، والسياحي.
- تحديث البيانات والاحصاءات الرقمية الخاصة بالظاهرة على الصعيد المحلي.
- إن دور وسائل الإعلام يجب أن يكون جزءاً لايتجزأ من مشاريع الحـد مـن عمالـة الأطفال ويجب أن لايعطى اهتماماً هامشياً، ومن الضروري أن تكون قـضية عمالـة الأطفال من أولويات وسائل الإعلام ليصار لاحقاً إلى تبني سياسة إعلامية هدفها نـشر المعلومات عن خطورة عمالة الأطفال بجميع أبعادها، والهدف من ذلـك تفعيـل أدوار المنظمات الحكومية والمؤسسات الشعبية والدينية والثقافية لزيادة وعي المجتمع بقـضية عمل الأطفال ولتثقيف الأهل وزيادة وعيهم بأهمية رعاية الطفـل وصـحته وتطـوره وتعليمه، إذ أن الحل يجب أن يكون مؤسساً تشترك فيه جميع قطاعات المجتمع.

- تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في كافة المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بدراسة هذه الظاهرة وتقديم خدمات موجهة للأطفال العاملين، كوزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، لما لدور الأخصائي الاجتماعي أهمية بارزة في الوقاية والعلاج لمثل هذه الظواهر. وكما تدعو الباحثة هذه المؤسسات إلى مساعدة أسر الأطفال العاملين بإيجاد مصادر دخل بديلة لها عن عمل الأطفال والحفاظ عليهم في مكانهم الطبيعي؛ أي على مقاعد الدراسة.
- التأكيد على دور المعلمين في مكافحة عمل الأطفال من خلال الآتي:

١. يستطيع المعلمون جعل التعلم تجربة ممتعة للأطفال، من خلال ابتكار أساليب جديدة في التدريس.

٢. يستطيع المعلمون أيضاً مساعدة الأطفال في تطوير المهارات الكامنة لديهم بذلك يستطيعون السعي لإيجاد العمل المناسب في المستقبل.

٣. يستطيع المعلمون إحاطة الأطفال علماً بمخاطر عمل الأطفال.

- العمل على تبني فكرة مركز الدعم الاجتماعي، بتوفير الدعم المالي اللازم لفتح فروع له في كافة المناطق الصناعية المنتشرة في المملكة.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو نجمة، حمادة والقدومي، رحاب، (٢٠٠٣). **دراسة حول عمل الأطفال في التشريع الأردني،** عمان، مطبعة الشباب.

حجازي، جمعة، (١٩٩٩). **ظاهرة تشغيل الأطفال دراسة ميدانية للأطفال العاملين في المنطقة الصناعية بحماه واقعها-عواملها- آثارها.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

دبدوب، نهاية وشحاتيت، محمد (٢٠٠٢) **تقرير بعنوان تقدير حجم عمل الأطفال في الأردن (١٩٩١-٢٠٠٥).** عمان: وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل.

درويش، هيفاء، (٢٠٠١). **عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء.** رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن.

رمزي، ناهد، (١٩٩٨). **ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة،** القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية.

الصانع، دهام، (٢٠٠٧). **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال: دراسة ميدانية على عينة من أطفال فئة البدون في دولة الكويت.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الطروانة، محمد، (٢٠٠٤). **ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة حالة الأردن.** عمان: مطبعة الجامعة الأردنية.

عسيري، عبد الرحمن، (٢٠٠٥). **تشغيل الأطفال والانحراف.** الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

عليان، ربحي، وغنيم، عثمان، (٢٠٠٤). **أساليب البحث العلمي**. الطبعة الأولـــى، عمـــان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

مرقة، سوسن، (١٩٩٨). **عمل الأطفال في المجتمع الأردني**. رسالة ماجستير غير منـــشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

منظمة العمل الدولية، ووزارة العمل، (٢٠٠٧). **الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال**، عمان، الأردن.

نصر الدين، دعاء، (٢٠٠٠). **المشكلات السلوكية لدى الأطفال العاملين**. رسالة ماجستير غيـــر منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر

الهلالات، خليل، (٢٠٠٣). **ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

C.H.F, (2007). **Access-Mena Newsletter**, **Facts About Jordan**, Issue N3. www.accessmena.net. Beirut: ACCESS MENA

C.H.F, (2006). **Access-Mena Newsletter**, **Facts About Morocco**, Issue N2. www.accessmena.net. Beirut: ACCESS MENA

International Labour Office. (2006). **The End of Child Labour: Within Reach**. Geneva: ILO.

International Labour Office. (2004). **Global Child Labour Trends 2000 to 2004.** Geneva: ILO.

Jennie, G. And Therese, H. (2007). Child Work in Agriculture: Acute and Chronic Health Hazards. **Children, Youth & Environments.** Vol. 17 (No.4): P. 1-23.

Kenny, M, (1997). **Hidden Heads of Household; Child Labour in Northeast Brazil.** Columbia University, New York, United State.

Myers, William, (1999). Considering Child labour: Changing Terms, Issues, and Actors at the International Level. **Childhood.** Vol. (No.1): P. 13-26.

Roggero, P., Mangiaterra, V., Bustreo, F., and Rosati, F. (2007). The Health Impact of Child Labour in Developing Countries: Evidence From Cross- Country Data**. American Journal of Public Health.** Vol. 97, (No. 2**):** 271-275.

Rumman, Raed. And, Shahin, Azmi, (2003). **Child Labour And Education in Jordan A Rapid Assessment.** Amman: Al-Shbab Press.

Saif, Ibrahim, (2006). **Rapid Assessment of the Worst Form of Child Labour in Jordan: Survey Analysis.** Amman: Center for Strategic Studies, University of Jordan.

Shahateet, Mohammed and, Dabdub, Nihaya, (2002). **A Report on the Status of Child Labour in Jordan 2001.** Amman: The Ministry of Labour .

الملاحق

ملحق رقم (١)

التنظيم القانوني لعمل الأطفال على المستويات الدولية والعربية والمحلية:

شغلت ظاهرة عمالة الأطفال حيزاً واسعاً ضمن الاهتمام الدولي والعربي والمحلي بعلاجها، فعلى الصعيد الدولي بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة مواكبا لظهور منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩. بحيث تدرجت تلك الاتفاقيات بالارتفاع بسن الأطفال العاملين، واضعة ضمانات الرعاية الطبية، ومحددة ساعات العمل التي يجب عدم تجاوزها عند تشغيلهم.وجاءت الاتفاقيات العربية والأحكام القانونية المنظمة لعمل الأطفال مواكبة للاتفاقيات الدولية، وإن كان هنالك اختلاف واضح بين كل قطر وآخر.

٢-٤-١ حماية الطفولة في القانون الدولي العام

تم الإعلان عن حقوق الطفل عام ١٩٥٩ كجزء من القانون الدولي العام، وصدرت اتفاقية حقوق الطفل عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩.

الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٠ .

ويعتبر هذا الإعلان تطبيقا للمادة (٢٥)، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونص البند التاسع على ما يأتي: "يجب كفالة الوقاية للطفل من ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال كافة، وينبغي أيضاً ألا يكون معرضاً للاتجار به بأية وسيلة من الوسائل، ومن الواجب ألا يبدأ استخدام الطفل قبل بلوغه سناً مناسبة، كما يجب ألا يسمح له بأية حال من الأحوال، أن يتولى حرفة أو عملا قد يضر بصحته، أو يعرقل وسائل تعليمه أو يعترض طريق نموه من الناحية البدنية أو العقلية أو الخلقية".

اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩:

وتنص المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية على ما يلي: تعترف الدول الأطراف بحـق الطفـل فـي حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو أن يمثل إعاقـة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي أو المعنـوي أو الاجتماعي.

٢-٤-٢ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمل الأطفال:

تم صدور عشر اتفاقيات في شأن تحديد سن تشغيل الأحداث فـي مجـالات الأنـشطة الاقتصادية كافة على النحو التالي:

١- في مجال الصناعة:

تنص الاتفاقية رقم (٥) لعام ١٩١٩، على أنه لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة في المنشآت الصناعية أو الخاصة، فيما عدا المنـشآت التـي تقتصر على أفراد الأسرة الواحدة. ثم صدرت توصية رقم (٥٢) لعام ١٩٣٢. بتطبيـق الحـد الأدنى لسن التشغيل في المنشآت العائلية أيضا، ثم صدرت الاتفاقية رقـم (٥٩) لـسنة ١٩٣٢، لتعديل سن الاستخدام إلى خمس عشرة سنة، وقررت الاتفاقية رقـم (٩٠) لـسنة ١٩٤٨ بـألا يتجاوز تشغيل من هم دون الثامنة عشرة، لمدة تزيد على سبع ساعات يومياً، وقـضت بمنـع تشغيل الأطفال ليلاً.

كما نصت الاتفاقية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٠ على ضرورة إجراء فحص طبي للتأكد من لياقة الأحداث قبل التحاقهم بالعمل في هذه المنشآت، وقد اشترطت الاتفاقية إعادة الفحص علـى فترات متقاربة لا تتجاوز السنة الواحدة. ولا تسري أحكام هذه الاتفاقية على تشغيل الأحداث في المدارس المهنية، شرط أن تشرف عليها السلطة العامة.

٢- في مجال الزراعة:

تنص الاتفاقية رقم (١٠) لسنة ١٩٣١، على أنه لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين يقل سنهم عن الرابعة عشرة في أية منشأة زراعية، أو أي نوع من فروعها سواء كانت عامة أو خاصة، إلا في غير الساعات المحددة لحضور الدراسة بالمدارس، بحيث لا يكون في اشتغال هؤلاء الأحداث في هذا المجال، ما يؤدي إلى عرقلة مواظبتهم على الدراسة.

٣- الأعمال غير الصناعية:

تنص الاتفاقية رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٥ على عدم السماح بتشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة، وكذلك الأحداث الذين تزيد أعمارهم عن ذلك وتفرض عليهم القوانين واللوائح القومية، الانتظام في المدرسة في الأعمال غير الصناعية.

ومع ذلك تجيز هذه الاتفاقية تشغيل الصبية الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة في غير الساعات المحددة لحضور الدراسة، وذلك في الأعمال الخفيفة التي لا تؤثر في مواظبتهم المدرسية والتي لا تضر بصحتهم أو تعوق نموهم الطبيعي، وقد اشترطت الاتفاقية ألا تزيد مدة عملهم عن ساعتين يوميا سواء في أيام الدراسة أو العطلة الرسمية، وألا يزيد مجموع ساعات الدراسة والعمل معا عن سبع ساعات في اليوم.

وتحظر الاتفاقية مزاولة الأحداث للأعمال الخفيفة أثناء الليل ولفترة لا تقل عن ١٢ ساعة متوالية فيما بين الساعة الثامنة مساء وحتى الثامنة صباحاً. أما في البلاد التي تأخذ بنظام التعليم الإلزامي، فتجيز الاتفاقية تشغيل الأحداث الذين تزيد اعمارهم عن ١٢ سنة في الأعمال الخفيفة على ألا تزيد ساعات العمل على أربع ساعات ونصف يومياً.

واستثناء لما سبق أجازت الاتفاقية السماح للأحداث الموهوبين بالمشاركة في الأعمال الفنية، مع اشتراط ألا تمتد هذه المشاركة إلى ما بعد منتصف الليل.

واستثنت من جواز الترخيص الأعمال التي تمثل خطورة على حياة الأحداث، أو قيمهم وأخلاقهم مثل الاشتغال بالسيرك أو الاستعراضات المختلفة في دور اللهو أو الحانات.

وقد تم رفع الحد الأدنى لقبول الأحداث في الأعمال غير الصناعية بموجب الاتفاقية رقم (٦٠) لسنة ١٩٤٢، حيث نصت على عدم السماح بتشيغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما.

وقد أجازت هذه الاتفاقية استخدام الأحداث الذين تقل أعمارهم عن أربع عشرة سنة في الإعمال الخفيفة في غير الأوقات المقررة لحضور الدراسة، على ألا تزيد مدة العمل عن ساعتين في اليوم سواء كان ذلك في أيام الدراسة أو العطلة الرسمية، وفي كل الأحوال يمنع تشغيلهم في أيام الآحاد وفي الأعياد وكذلك أثناء الليل.

كما اشترطت الاتفاقية رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٥٠ في مجال الاهتمام بصحة الأحداث، في مهن غير صناعية، بأهمية إجراء فحص طبي دقيق لهم للتأكد من لياقتهم للعمل وذلك قبل التحاقهم بالعمل، كما اشترط لاستمرار الحدث في العمل إعادة الفحص الطبي على فترات لا تتجاوز السنة الواحدة.

٤- العمل في المناجم:

وتنص الاتفاقية رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٥ على عدم جواز استخدام من تقل أعمارهم عن ست عشرة سنة في المناجم والمحاجر.

كما نصت الاتفاقية رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ على أنه عند استخدام أشخاص تقل أعمارهم عن ٢١ سنة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم أو المحاجر، يتعين على جهة العمل إجراء فحص طبي دقيق كامل لهم وتكراره في فترات دورية، وتدعو التوصية رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ برفع الحد الأدنى للسن إلى ١٨ سنة.

وتنص التوصية رقم (١٢٥) لسنة ١٩٦٥ على شروط استخدام هؤلاء الأحداث في هذا العمل، ومن هذه الشروط، أن يحصل الأحداث على تدريب مهني بهدف إعدادهم وتأهيلهم لنوع العمل الذي سيجري تشغيلهم فيه، وأن يحصل الأحداث على برامج تدريبية في مجال الصحة العامة والإسعافات الأولية للتعرف على كيفية اتخاذ الاحتياطات للمحافظة على صحتهم. كما أوصت بالسماح لهم براحة أسبوعية متصلة، لا تقل عن ٢٦ ساعة على أن تزيد تدريجيا إلى أن تصل إلى ٤٨ ساعة، كما أوصت بإجازة سنوية بأجر لمدة ١٤ يوما.

٥- في مجال العمل البحري:

أصدرت منظمة العمل الدولية عدة اتفاقيات، وكانت أولى هذه الاتفاقيات رقم (٢) لسنة ١٩٢١، التي تنص على عدم السماح باستخدام وتشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة على ظهر السفن فيما عدا السفن التي لا يعمل بها سوى أفراد أسرة الحدث، ثم صدرت الاتفاقية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٦ برفع سن استخدام الحدث إلى (١٥) سنة في مجال العمل البحري.

بالنسبة إلى تشغيل الأحداث كوقادين أو مساعدي وقادين على ظهر السفن، فقد نصت الاتفاقية رقم (١٥) لسنة ١٩٢٢ على أنه لا يجوز تشغيل من تقل سنه عن (١٨) سنه في هذه الوظيفه، وفي حالة الضرورة يجوز تشغيل أحداث تقل أعمارهم عن (١٦) سنة بشرط الحاقهم بالعمل معا مكان وقاد أو مساعد وقاد.

وحفاظا على صحة الأحداث اشترطت الاتفاقية رقم (١٦) لسنة ١٩٢١ اجراء فحص طبي خاص بالأحداث أقل من ١٨ سنة الذين يعملون على ظهر السفن ، بحيث أنه لا يجوز تشغيلهم الا بعد تقديم شهادة طبية تثبت لياقتهم البدنية لمثل هذا العمل.

كما تنص الاتفاقية رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بشأن تشغيل الأحداث في مجال صيد الأسماك على عدم السماح بتعيين أو تشغيل من هم دون الخامسة عشرة على ظهر سفن الصيد.

كما أكدت الاتفاقية على عدم جواز تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة في سفن الصيد (رمزي، ١٩٩٨).

٢-٤-٣ الاتفاقيات العربية المنظمة لعمل الأطفال:

أصدرت منظمة العمل العربية مجموعة من المواد بشأن استخدام وتشغيل الأطفال وكانت هذه المواد على النحو التالي:

١- المادة (٥٢) يحدد تشريع كل دولة الأعمال التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها من الجنسين قبل بلوغهم سن الثانية عشرة من العمر، ولا يجوز تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية قبل سن الخامسة عشرة وذلك فيما عدا المتدربين منهم.

٢- المادة (٥٨) لا يجوز تشغيل الأحداث قبل السابعة عشرة في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي تحددها التشريعات أو القرارات أو اللوائح الخاصة بكل دولة.

٣- المادة (٥٩) لا يجوز أن تزيد ساعات العمل اليومي للأحداث الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة عن ست ساعات تتخللها فترة أو أكثر للراحة لا تقل مدتها عن ساعة بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متوالية.

٤- المادة (٦٠) يحق للأحداث الذين يعملون بمقتضى عقد التدرج للحصول على أجر عادل أو منحة ملائمة أثناء فترة تدرجهم.

٥- المادة (٦١) تعتبر ساعات العمل التي يقضيها الحدث في التدريب أثناء ساعات العمل العادية ضمن ساعات العمل.

٦- المادة (٦٢) لا يجوز تكليف الأحداث بأي عمل إضافي أو تشغيلهم أثناء الليل فيما عدا بعض الأعمال التي يحددها التشريع في كل دولة.

٧- المادة (٦٣) يجب إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بأي عمل للتأكد من لياقتهم الطبية كما يجب إعادة هذا الكشف عليهم في الفترات الدورية التي يحددها التشريع والقرارات في كل دولة.

٨- المادة (٦٤) يصح للأحداث دون السابعة عشرة إجازة سنوية تزيد عن الإجازة السنوية التي تمنح للعمال البالغين ويحدد تشريع كل دولة مقدار الإجازة السنوية الإضافية ولا يجوز تخطئة أو تأجيل الإجازة المقررة للأحداث. (عسيري،٢٠٠٥).

٢-٤-٤ الاتفاقيات المحلية المنظمة لعمل الأطفال:

أوجبت المادة ٢٣ في الدستور الأردني أن تتضمن التشريعات الخاصة التي تصدرها الدولة شروطاً خاصة لعمل الأطفال والنساء.

واعتبرت المواد ٤٣ و٤٤ و٤٥ من القانون المدني الأردني أن سن الرشد هو ١٨ سنة وأن كل من لم يبلغ السابعة من عمره فاقداً للتمييز وأن من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد يعتبر فاقداً للأهلية.

١-قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠:

اعتبر قانون العمل رقم ٢١ أول تشريع عمل متكامل صدر في الأردن وعالج شؤون عمل الأطفال في عدد من مواده وبقي معمولاً به فترة طويلة من الزمن امتدت إلى عام ١٩٦٩م، حيث تم إلغاؤه بصدور قانون العمل الجديد النافذ حالياً رقم (٨) لسنة ١٩٩٦م.

كان القانون الملغي ينص على منع تشغيل الأطفال في أي أعمال تنص الأنظمة على أنها خطرة إضافة إلى عدم تشغيله ليلاً، ومنع تشغيل الطفل الذي لم يتم الثالثة عشرة من عمره، واشترط هذا القانون الحصول على شهادة طبية تفيد ملائمة الطفل الذي أتم الثالثة عشرة من عمره للعمل الذي سيستخدم فيه، وعدم استخدامه أكثر من ٦ ساعات يومياً. (أبو نجمة، القدومي، ٢٠٠٣).

٢-قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته لسنة ٢٠٠٢:

جاء هذا القانون مواكباً للتطورات التي حصلت في سوق العمل حيث تضمن نصوصاً جديدة في مجال عمل الأطفال كانت أكثر دقة ووضوحاً وشمولاً مما جاء في القانون السابق وذلك على النحو التالي:

٢-١ الحد الأنى لسن العمل:

منعت المادة (٧٣) تشغيل الطفل الذي لم يكمل السادسة عشرة من عمره، فقد جاء هذا المنع مطلقاً ودون أن يتضمن أي استثناء، فلم يأخذ المشرع بالحالات الاستثنائية الخاصة التي أجازتها الاتفاقية الدولية رقم (١٣٨) الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل وفق شروط محددة ولوقت معين ولظروف خاصة بالدولة.

وتمنع المادة (٧٤) من قانون العمل تمنع تشغيل الطفل الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة والتي حددها وزير العمل بقرارات يصدرها بعد استطلاع الجهات المعنية المختصة وبموجبها كان وزير العمل قد أصدر في العام ١٩٩٧م قراراً حدد فيه هذه الأعمال.

وقد جاء قانون العمل الأردني من هذا الجانب موافقاً لما نصت عليه اتفاقية العمل الدولية رقم (١٣٨) في المادة الثالثة منها. غير أنه يلاحظ على نص المادة (٧٤) أنها كانت توفر الحماية للطفل من الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة حتى سن السابعة عشرة فقط، بينما أوجبت الاتفاقية الدولية رقم (١٣٨) في المادة الثالثة منها أنه لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للسن عن ثمانية عشرة عاماً للقبول في أي نوع من أنواع العمل التي يحتمل أن تعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأطفال، وبناءً على ذلك تم إجراء تعديل على نص هذه المادة بموجب القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٢م الذي أصبح فيما بعد قانوناً دائماً بصدور القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م، حيث تم إلغاء عبارة (السابعة عشرة) في تلك المادة

والاستعاضة عنها بعبارة (الثامنة عشرة)، ليصبح منع تشغيل الطفل في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة يشمل جميع الأطفال حتى سن الثامنة عشرة، بما يتوافق مع أحكام الاتفاقية الدولية رقم (١٣٨) بهذا الخصوص.

ويلاحظ أيضاً أن نص هذه المادة والتعديل الذي تم عليه قد منع تشغيل الطفل في الأعمال التي تعتبر خطرة أو مرهقة أو مضرة بالصحة ولم يرد ذكر للعمال التي تمس أخلاق الحدث وسلوكه وذلك بعكس الاتفاقية رقم (١٣٨) التي أعتبرت الأعمال المضرة بأخلاق الطفل أعمالاً يمنع تشغيله فيها. (المرجع السابق).

٢-٢ ساعات العمل والعمل الليلي والعمل في العطل:

نصت المادة ٧٥ من قانون العمل على منع تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات يومياً بشرط أن يعطى فترة للراحة لاتقل عن ساعة واحدة بعد عمل أربع ساعات متصلة كما منعت هذه المادة تشغيل الحدث بين الساعة الثامنة مساءاً والسادسة صباحاً وفي الأعياد الدينية والعطل الرسمية والأسبوعية، وجاءت هذه الأحكام مراعية للمعايير التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية ومتطابقة تماماً مع ما جاءت به أحكام المادتين السابعة عشرة والتاسعة عشرة من الاتفاقية العربية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته لسنة ٢٠٠٢.

٢-٣ التزامات صاحب العمل:

أوجبت المادة (٧٦) من قانون العمل على صاحب العمل عند تشغيل الحدث أن يحتفظ بصورة مصدقة عن شهادة ميلاد الطفل، وشهادة بلياقته الصحية للعمل المطلوب صادرة عن طبيب مختص ومصدقة من وزارة الصحة، وموافقة ولي أمر الحدث للعمل في المؤسسة في ملف خاص مع بيانات عن محل إقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه وأجره وإجازاته.

٢-٤ العناية الطبية:

حيث أوجبت الاتفاقيات الدولية والعربية ضرورة إجراء الفحص الطبي الدوري للعامل في كثير من الأعمال التي تتطلب طبيعتها إجراء مثل هذه الفحوصات.

٢-٥ الإجازة السنوية:

لم يرد في قانون العمل أي نص يعطي الحدث إجازة سنوية خاصة تزيد مدتها على مدة الإجازة السنوية المعطاة للعامل العادي أي أن القانون قد اكتفى بأن تكون إجازة الحدث السنوية هي نفس الاجازة السنوية للعامل والبالغة ١٤ يوم فقط و٢١ يوم إذا مضى على خدمته أكثر من ٥ سنوات لدى صاحب العمل، بينما اشترطت الاتفاقية العربية رقم ١٨ أن تكون مدة الإجازة السنوية للحدث تزيد في مدتها عن الإجازة السنوية للبالغ وأن لا تقل عن ٢١ يوم في كل الأحوال.

٢-٦ العقوبات:

عاقبت المادة (٧٧) من هذا القانون صاحب العمل المخالف للأحكام الخاصة بعمل الأحداث أو أي قرار صادر بمقتضاه بغرامة لا تقل عن ١٠٠ دينار ولاتزيد على ٥٠٠ دينار وتضاعف هذه العقوبة في حالة التكرار ولا يجوز تخفيف العقوبة عن الحد الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.

٢-٧ المستثنين من أحكام قانون العمل:

استثنى قانون عمل الأطفال قطاعاً واسعاً من الأطفال العاملين، فقد كانت هذه المادة تنص على استثناء العاملين في الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء بتنسيب وزير العمل شمولهم بأحكامه، كما استثنت خدم المنازل وبستانيها ومن في حكمهم، وأفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون أجر والموظفين العامين وموظفين البلديات.(أبونجمة، القدومي، ٢٠٠٣).

ملحق رقم (٢)

الاستبانة

الجامعة الأردنية

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

برنامج العمل الاجتماعي

عزيزي الطفل العامل...............

تهدف هذه الدراسة الجامعية إلى التعرف إلى " الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب" وذلك كأحد متطلبات نيل درجة الماجستير في العمل الاجتماعي من الجامعة الأردنية.

أرجو التكرم بالإجابة عن الأسئلة الواردة فيها بأقصى قدر من الدقة، علماً بأن هذه المعلومات سوف تستخدم لإغراض البحث العلمي فقط، وسوف تعامل بسرية تامة، وبناء على ذلك لا داعي لذكر الاسم.

الباحثة

ياسمين حسين بطيبط

أولا : الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية للأطفال العاملين :

١. العمـــــر : ☐ أقل من ١٢ سنة ☐١٢ سنة – أقل من١٥ سنة ☐ ١٥سنة – أقل من ١٨ سنة

٢. المستوى التعليمي : ☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ أساسي ☐ ثانوي

٣. مكـــــــــان السكـــــــــن : ☐ مدينة سحاب ☐ خارج مدينة سحاب

٤. مكـــــــــان العمـــــــــل :

☐ورش مهنية (نجـــارة ، حـــداده، ميكانيـــك ســـيارات،...) ☐ داخـــل مـــصنع ☐ غيـــر ذلك(حدد):...........

ثانيا : الخصائص: الديموغرافية والإجتماعية ولإقتصادية لأسر الأطفال العاملين :

٥. عدد أفراد الأسرة : الذكور: .... الإناث: .... المجموع: ....

٦. ماترتيبك التنازلي بين أخوتك : ....

٧. عدد أفراد الأسرة العاملين بإستثناء الطفل العامل : ....

٨. دخل الأسرة الشهري بالدينار الأردني : ....

٩. ما هي مصادر دخل الأسرة ؟

☐ أجر أحد أفراد الأسرة ☐ أجر الطفل العامل ☐ بدل إيجار ☐غير ذلك (حدد):............

١٠. **خصائص الوالدين :**

الصلة الوالدية	العمر	المستوى التعليمي	على قيد الحياة ١– نعم ٢– لا	المهنة

ثالثاً : ظروف الطفل العامل :

١١. العمر عند البدء بالعمل : .... سنة.

١٢. طبيعة العمل :

☐ بائع في محل ☐عامل ☐ بائع متجول ☐ حداد ☐ نجـار ☐ ميكـانيكي ☐ غيـر ذلـك (حدد)......

١٣. عدد ساعات العمل اليومي : .... ساعة

١٤. متوسط الأجر اليومي : .... دينار \ اليوم

١٥. الدخل الشهري من العمل بالدينار :

☐ أقل من ٥٠ دينار ☐ من ٥٠ – أقل من١٠٠دينار ☐ ١٠٠ دينار فأكثر

١٦. هل تعمل لدى أحد الأقارب ؟ ☐ نعم ☐ لا

١٧. إذا كنت تعمل لدى أحد الأقارب ماهي درجة القرابة ؟

☐ أحد أفراد الأسرة \ أب ، أخ ☐ أحد الأعمام أو الأخوال ☐ أحد الأقارب من بعيد

<u>أسباب العمل:</u>

١٨. ما هو السبب الرئيسي الذي دفعك إلى العمل : (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ الحاجة المالية للأسرة ☐ وفاة الأب ☐ عدم قدرة الأب على العمل

☐ عدم القناعة بالدراسة ☐ لأتمكن من تلبية حاجاتي ☐ لأتعلم مهنة☐ أخرى (حدد) ......

١٩. هل أنت ملتحق بالمدرسة حاليا : ☐ نعم ☐ لا

٢٠. إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بلا، هل تفكر بالرجوع إلى المدرسة: ☐ نعم ☐ لا

٢١. إذا كنت غير ملتحق بالمدرسة، فما هي أسباب تركك للمدرسة؟

☐ لمساعدة الأهل ماديا ☐ لبعد المسافة بين المدرسة والمنزل ☐ عدم القـدرة علـى تحمـل الكاليف الدراسية ☐ سوء التحصيل الدراسي ☐ سوء المعاملة من قبل المدرسين

☐ غير ذلك (حدد) :................

٢٢. ستمرارية العمل: ☐ دائم ☐ مؤقت ☐ متقطع (عرضي)

٢٣. هل شجعك أحد على العمل حينما بدأت به لأول مرة؟ ☐ نعم ☐ لا

٢٤. إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بنعم فمن شجعك على العمل لأول مرة ؟

☐ أحد أفـراد الأسـرة ☐ أحـد الأقـارب ☐ أحـد الأصـدقاء ☐ غيـر ذلـك (حدد)...........

٢٥. ما هو تصرف صاحب العمل معك عندما تخطئ ؟

☐ ضرب ☐ شتم ☐ نصح ☐ الطرد ☐ غير ذلك (حدد):.............

٢٦. ماهي طبيعة علاقتك مع زملائك في العمل ؟

□ جيدة □ عادية □ سيئة

٢٧. هل سبق وأن تعرضت لإحدى الإصابات التالية أثناء العمل؟

□ جروح سطحية أو عميقة □ كسور □ بتر أحد الأطراف □ الحروق □ غير ذلك (حدد)..........

٢٨. هل تعاني من أحد المشاكل الصحية الآتية؟

□ مشاكل التنفس □ مشاكل العيون □ مشاكل جلدية □ مشاكل المعدة □ التعب والإرهاق □ الحمى □ غير ذلك (حدد):..........

٢٩. هل تتعرض للإيذاء أو الإساءة أثناء العمل؟ □ نعم □ لا

٣٠. إذا كنت تتعرض للإيذاء أو الإساءة ، ما نوع الإيذاء والإساءة من التالية؟

□ بدنية □ لفظية □ جنسية □ نفسية

رابعا : فيما يلي مجموعة من الفقرات حول الآثار الإجتماعية ، والاقتصادية، والصحية الرجاء قراءتها ووضع إشارة (×) عند الكلمة التي تعبر عن مدى موافقتك عليها.

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
الآثار الاجتماعية						
١	أحب إسعاد الآخرين حتى ولو كان على حساب سعادتي					
٢	أشعر بثقة عالية بنفسي					
٣	أحترم الآخرين					
٤	لا أحب ضرب الآخرين					
٥	لا أرغب بالتعدي على الآخرين					
٦	أحافظ على ممتلكات الآخرين					
٧	أتجنب السرقة					
٨	أتحدث مع الآخرين بلطف					
٩	لاأسهر لأوقات متأخرة من الليل					
١٠	تسود المحبة والتعاون داخل أسرتي					
١١	عندما أكبر سوف أصبح شخصا مهما					
١٢	لدي القدرة على حل مشاكلي					
١٣	لا أشعر بالإحراج عند الحديث مع الناس					
١٤	أحب نفسي كما أنا					
١٥	أستطيع تحقيق أهدافي بسهولة					
١٦	لا أتعاطى الكحول والحبوب الضارة والمهدئات					
١٧	لا أحب استخدام المزاح المؤذي					
١٨	لا استخدم الألفاظ السيئة					
١٩	أكسبني العمل مهارات وخبرات مهمة					
٢٠	هل أجبرت على العمل من قبل أسرتك دون رغبتك					

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
٢١	هل منعك العمل من متابعة تعليمك					
٢٢	حرمني العمل من فرصة الحصول على مستقبل أفضل					
٢٣	أفكر بالعودة للمدرسة وترك العمل					
٢٤	أكسبني عملي احترام الآخرين					
٢٥	يوجد مضايقات في العمل من قبل أحد المصادر الرسمية مثل (الشرطة، مفتشي العمل)					
٢٦	أتبادل الزيارات مع زملائي بالعمل في الإجازات والعطل					
٢٧	زاد العمل من مشاركتي في المناسبات الاجتماعية والدينية					
٢٨	قلل العمل من فرصة استمتاعي بممارسة هواياتي					
٢٩	أتردد على أماكن الترفيه كمقاهي الإنترنت وصالات البلياردو					
٣٠	مكنني عملي من اقتناء بعض الأدوات والأجهزة التي تساعد في القضاء على وقت الفراغ (خلوي، كمبيوتر،.....)					
٣١	وجودي في العمل يعتبر من الترفيه					
الآثار الاقتصادية						
٣٢	أعتمد على نفسي لانجاز أعمالي					
٣٣	لدي القدرة على الصبر لانجاز الأعمال					
٣٤	أتعاون مع زملائي لإنجاز الأعمال					
٣٥	لا أتذمر من العمل مهما كان نوعه أو صعوبته					
٣٦	أتقن الأعمال التي تحتاج لدقة وتركيز					
٣٧	أشعر بالقناعة من الأجر الذي أحصل عليه					
٣٨	لا أعمل لساعات طويلة					
٣٩	عملي يؤمن لي مستقبل جيد					
٤٠	ساعدني عملي في تحسين المستوى الاقتصادي لأسرتي					
٤١	أحب عملي ولا أرغب بتغييره					
٤٢	لي الصلاحية في صرف الأجر الذي أحصل عليه					
٤٣	لدي طموح لتحقيق مستقبلي المهني					
الآثار الصحية						
٤٤	أهتم بنظافة ملابسي					
٤٥	أهتم بنظافة أسناني					
٤٦	أهتم بنظافة أظافري					
٤٧	أغسل يدي قبل تناول الطعام					
٤٨	عندما أمرض أراجع الطبيب					
٤٩	أتناول ثلاث وجبات غذائية في اليوم					
٥٠	أحرص على أخذ قسط كاف من النوم					
٥١	لا أقوم بحمل أحمال ثقيلة					
٥٢	يتوفر مرافق صحية في مكان العمل					
٥٣	يتوفر ماء صالح للشرب في مكان العمل					
٥٤	أتعرض لأشعة الشمس صيفا					

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
٥٥	أتعرض للبرد القارص شتاءا					
٥٦	يتناسب عملي مع قدرتي الجسمية والصحية					
٥٧	أشعر بالإرهاق والتعب والإجهاد في العمل					
٥٨	عند تعرضي لإصابة أو جروح آخذ فترة راحة من العمل					
٥٩	تعرضت للكسور والجروح والرضوض أثناء العمل					
٦٠	تعرضت للإصابة بأمراض صدرية أو جلدية أو في العينين أو الأذنين					
٦١	يسبب لي العمل آلام في البطن والظهر والصدر والعضلات					
٦٢	أمارس الرياضة ثلاث مرات أسبوعيا					

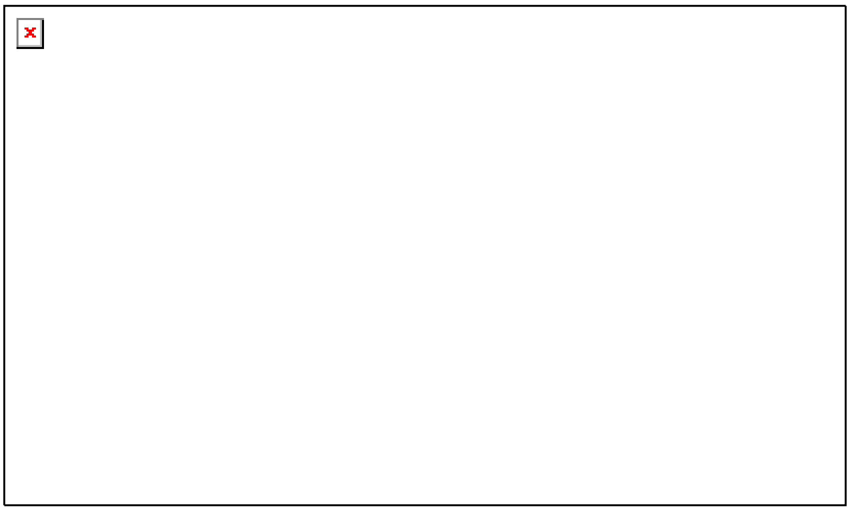
ملحق رقم (٣)
ملخص إنجازات المركز

اسم البرنامج	النشاط / الفاعلية	الأهداف ومؤشرات الأداء	الانجازات المتحققة من تاريخ ٢٠٠٨					الانجازات المتحققة لغاية ٢٠٠٩/١٠/٣٠				
المسح الميداني	إجراء مسوحات ميدانية للأطفال العاملين والمتسربين عن طريق مفتشي العمل ومتابعة قائمة المتسربين من المدارس	الوصول إلى ١٥٠٠ طفل عامل ومتسرب لسحبهم وإعادة تأهيلهم وتكوين قاعدة بيانات عنهم	**بلغ عدد الدراسات التي أجريت (٢٥٣١)**					**بلغ عدد الدراسات التي اجري (٣٤٥)**				
			الجنس	عامل	متسرب	المجموع		الجنس	عامل	متسرب	المجموع	
			ذكور	١٨٨٥	٥٣٧	2422		ذكور	٢٥٠	٥٠	٣٠٠	
			إناث	٤	١٢٩	٦٦٦		إناث	٥	٤٠	٤٥	
البرنامج التعليمي	صفوف ثقافة المتسربين للأطفال العاملين والمتسربين	إنشاء صفوف لثقافة المتسربين وإلحاق الأطفال العاملين فيها تمهيدا لتأهيلهم وتدريبهم بمراكز التدريب المهني	عدد الصفوف ٢٠٠٨/٦/١	الأطفال		المعلمين		عدد الصفوف	الأطفال		المعلمين	
				ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث
			٣ صفوف حلقة أولى	٥٧	٣٨	٦	٢	٦	١٢٧	٧٧	٦	٤
			محولين/ لحلقة ٢	١٥	٠	٠	٠					
	برامج لتقوية للأطفال	مساعدة الأطفال أكاديميا خاصة الأميين منهم	الدروس	الذكور	الإناث			الدروس	الذكور	الإناث		
			١٥٠	٥٣٧	١٢٩			١١٠	٤٢٧	١٢١		
برنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي	الإرشاد الفردي	تقديم الإرشاد الفردي المتخصص للأطفال وحل المشكلات التي يواجهونها على مستوى خصائصهم الذاتية وعلاقاتهم بزملائهم وأسرهم	عدد الأنشطة	المستفيدين				عدد الأنشطة	المستفيدين			
			١٢٠	١٢٠				١٣٢	١٣٢			
		اللقاءات الفردية للترويج لخدمات المركز للأطفال وذويهم من المراجعين وطالبي الخدمة	*	٩٠				*	١٨٣			
	الإرشاد الجمعي للأطفال	تنفيذ برامج التدريب والإرشاد الجمعي للأطفال حول مواضيع تتعلق بتنمية مهاراتهم الذاتية والجماعية وبناء شخصياتهم وتعبيرهم عن أنفسهم	عدد الأنشطة	المستفيدين				عدد الأنشطة	المستفيدين			
			١٧	٥٩٥				٢١	٧٣٥			
	الإرشاد الأسري (الفردي)	إرشاد الأسر وحل مشاكلها سواء تلك المتعلقة بالطفل نفسه أو بالعلاقات داخل الأسرة	عدد الأنشطة	المستفيدين				عدد الأنشطة	المستفيدين			
			٤٦	٩٢				١٠٠	٢٠٠			
	اللقاءات الأسرية الجمعية	عقد اللقاءات الدورية لأسر الأطفال العملين والمتسربين للتوعية حول برامج المركز وخدماته وطرق التربية السليمة والتعامل مع الأطفال	عدد الأنشطة	المستفيدين				عدد الأنشطة	المستفيدين			
			٢٢	٥٥٠				٥	١٨٠			
	التدريب وورش العمل	وتهدف لرفع كفاءة الأطفال وبناء قدراتهم الذاتية والمساهمة ببلورة أهدافهم وتطوير شخصياتهم	عدد الأنشطة	المستفيدين				عدد الأنشطة	المستفيدين			
			٨	٤٥٠				٥	١٥٠			

اسم البرنامج	النشاط / الفاعلية	الأهداف ومؤشرات الأداء	الانجازات المتحققة ٢٠٠٨	الانجازات المتحققة لغاية ٣٠/١٠/ ٢٠٠٩
الخدمات المتكاملة	التشبيك والتحويل والمتابعة للجهات مقدمة الخدمة	إيجاد بدائل لعمل الأطفال وحماية أشقائهم من الالتحاق بسوق العمل عن طريق التحويل لوزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية	•المعونة الوطنية الصندوق (٢٨) أسرة. •القروض الميسرة (١٥) أسرة على قروض لإنشاء مشاريع صغيرة •مركز تشخيص الإعاقات المبكرة ومن ثم إلى مراكز متخصصة لـ (١٥) حالة. تقديم طرود الخير لأسر ٦٠طفل	٥٣ للمعونة الوطنية طرود خير ١٤٠ تامين صحي ١٣ استشارات قانونية ٧
		التعامل مع حالات الضعف الدراسي والتي يتبين أن سببها صعوبات التعلم لوقاية من التسرب المبكر من الدراسة وإلحاقها بالمراكز المتخصصة	*	٨ حالات
		إعادة إلى المدرس بعد تقديم الخدمات الإرشادية للطالب وذويه بأهمية التعلم والتعليم	إعادة (١٢٠) حالة إلى المقاعد الدراسية خلال العام الدراسي الحالي٢٠٠٨	إعادة٨٠ حالة إلى المقاعد الدراسية خلال العام الدراسي الحالي٢٠٠٩
		خدمة الحالات خاصة وذوي الإعاقة من ذوي الأطفال وأبناء المجتمع المحلي عن طريق التشبيك والتحويل للمراكز المتخصصة	١٠ حالات	٢٩ حالة
		تحويل الأطفال تدريب مهني ممن تنطبق عليهم شروط التدريب	٢٥ شاب وشابة	٨٦ شاب من الجنسين
		التشبيك اللازم والتحويل لفرص عمل لذوي الأطفال والمراجعين من الشباب	(١٢)	٥ حالات
الأنشطة اللامنهجية	ترفيه الأطفال وكسر جمودهم وتعليمهم عن طريق اللعب	الرحلات الترفيهية ،فنون وأشغال يدوية احتفالات / مخيمات	٢٨ نشاط استفاد منها ٤٥٥ طفل	٢٥ نشاط ترفيهي استفاد منها ٣٤٥ طفل
برنامج بناء القدرات	مأسسة مركز الدعم الاجتماعي	على مستوى المبنى والتجهيزات	شراء حافلتين وتجهيز القرطاسية والصفوف الثلاثة	استكمال الصفوف إلى خمسة وشراء المنهاج الجديدة وتامين الاحتياجات التدريسية من قرطاسيه وحواسيب
		على مستوى الموظفين	– عقد دورات تدريبية عددها(١٠) للمتطوعين ال١٤) – ورشة عمل علمين (٦معلمين/٢معلمات) – ورشة تدريبية للمعلمين حول حقوق الطفل	* ورشة عمل للمعلمين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم

ملحق رقم (٤)

النشرة الخاصة بمركز الدعم الاجتماعي





مركز الدعم الاجتماعي

أنشئ مركز الدعم الاجتماعي كأول مركز متخصص في المملكة الأردنية الهاشمية نطاق عمله مناطق عمان الشرقية لخدمة الأطفال العاملين وأسرهم وذلك بموجب مذكرة تفاهم موقعة مابين وزارة العمل والصندوق الاردني الهاشمي تجسيدا لمفهوم الشراكة ما بين القطاعيين الرسمي والأهلي التطوعي وترجمة عملية للاستراتيجية الوطنية للحد من أسوء أشكال عمل الأطفال، للتعامل مع الأطفال العاملين والأطفال المتسربين وأسرهم من اجل سحبهم من سوق العمل وتعليمهم وتدريبهم وتمكينهم بمهنة تساعدهم على بناء مستقبلهم والمساهمة في مستقبل اوطانهم من خلال برامج متخصصة تعالج مشكلة عمل الاطفال بتكاملية وتتعامل معها بمكونتها جميعا من حيث الأسباب والجذور والنتائج، تلك المتعلقة بالأطفال أنفسهم أو بأسرهم وظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

رؤيتنا

- سوق خال من عمل الأطفال
- أطفال متعلمون، مدربون على مهن تناسب ميولهم وقدراتهم مدمجون في مجتمعاتهم وأسرهم، ينظرون إلى مستقبلهم بايجابية.

رسالتنا

- تطوير قدرات الأطفال العاملين/المتسربين من سن ١٢-١٨ ومنحهم الفرصة للتعليم والتدرب، وتنمية مهاراتهم الذاتية، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم وأسرهم، ليصبحوا قادرين على بناء مستقبلهم والمساهمة في مستقبل أوطانهم

ماذا يقدم مركز الدعم الاجتماعي:

- توفير فرصة الحصول على التعليم غير النظامي مدتها سنتين من خلال برنامج ثقافة المتسربين مما يخول الناجحين فيها الحصول على ما يعادل الصف العاشر.
- التدريب المهني للذكور من عمر ١٦-١٨ سنة من خلال مؤسسة التدريب المهني وللإناث داخل المركز.
- حماية وتوعية الأطفال العاملين وإخوتهم ممن هم عرضة للانخراط المبكر في سوق العمل.
- رفع مستوى وعي الأسر حول المواضيع المتعلقة بعمل الأطفال والإضرار المترتبة على ذلك.
- إيجاد بدائل مادية لأسر الأطفال من خلال ربطهم بصندوق المعونة الوطنية أو مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
- تأهيل الأطفال المستهدفين نفسيا واجتماعيا وتقديم الدعم النفسي المتخصص لهم.
- تطوير قدرات وإمكانيات الأطفال الملتحقين وتنمية مهاراتهم الحياتية وتنمية مواهبهم.
- كسب التأييد للوصول إلى سياسات داعمة ومساندة تؤدي للتقليل من عمل الأطفال.

وفي سبيل تحقيق اهدافه يعمل المركز من خلال البرامج التالية:

- البرنامج التعليمي
- برنامج الارشاد النفسي و الاجتماعي
- برنامج الخدمات المتكامل

نعمل من أجل مستقبل افضل لأطفالنا

هاتف: ٤٠٢٣٨٥٢ فاكس:٤٠٢٣٨٥٣

ملحق رقم (٥)

صور لنشاطات المركز







Social-Economic Effect of Child Labor in Sahab
A Field Study

By
Yasmeen Bteibet

Supervisor
Prof. Mohammed El – Deks

This study aimed at identifying the social, economic and demographic characteristics of working children in Sahab, and revealing the reasons that led them to join labor. In addition, the study identified the social and economical consequences of children labor in Sahab.

To achieve the above mentioned goals, a questionnaire that contains different sections was designed. The study also used observation, interview and official records as means for gathering data. The sample of the study consisted of (151) working children within the age category (10-17) years. Those children were consulting the Social Support Center in Sahab.

Statistics for the quanitative data were used. That achieve the objectives of the study and answer its questions. These statistics include: rational distributions, frequencies, means, standard deviations.

The study arrived to the following results: the percentage of working children increases as their age increases, the majority of these children finished only their elementary education, live in Sahab area, work in different crafts (disorganized section), and they belong to large size families with about 8-10 individuals. Children labor is highly related to the education level of their parents, so children labor decreases when the education level of his parents increases. Result indicated that the majority of these children work for long hours daily (around 12-18 hours) and this doesn't match the daily paid average that they working child has. The main causes that forced them to work include: supporting their families income

and being unconvinced of the idea of studying.

Regarding social, economic and health aspects, finding were more positive because of the significant role of the Social Support Center in raising the awareness for the working children.

Regarding to the social sides, the study showed the following results: working children have good tendency to build social relations with others, professionally satisfied and have optimistic vision toward the future, and ability to solve their problems by themselves. On the other side their job prevented them from exchanging visits with his friends in holidays and vacations, or participating in religious or social meetings and acquiring some bad behaviors.

Regarding the economic sides, the study showed that the working children have the ambition to achieve their professional future, their depends on himself to achieve his work though they are not free in spending his wage and that they are obligated to accept the wage even he is not convinced with its amount.

Regarding health aspects, findings indicated that working children have positive attitudes towards taking care of their bodies, but they may be exposed to many health risks like sun exposure, cold weather, tiredness, injuries and fractions during work. This is due to the circumstances of working children with low economical level for their parents. So they had to accept any work regardless of its nature which makes them subject to injuries and danger.

The study suggested some recommendations based on the results that were concluded. Some of these include: continuing the research about this phenomenon, discussing its effort from all social, economical and health components, supporting the role of teachers in minimizing child labour and finally taking into consideration the establishment and development of Social Support Center for this group.